مجلس التعاون لدول الخليج العربي
مقوماته - انجازاته - معوقاته

الدكتور/ محمد عبد الغني سعودي *

أولا المقومات الجغرافية

إن أول ما ينبغي النظر فيه هو المقومات الجغرافية للوحدة والتكامل، لأن الجغرافيا تمدنا بحقائق لا تتغير قيمتها إلا في أضيق الحدود، وخاصة في شقها الطبيعي، وأول هذه الحقائق التي توحي بالوحدة هي الارتباط المكاني والإقليمي أو بمعنى آخر الاتصال الجغرافي المستمر للأرض في كتلة واحدة متماسكة متصلة من اليابس مشرفة على الخليج، وكل تطل عليه بنافذة، فهي ليست جزرا متناثرة هنا وهناك، وحتى الجزر الصغيرة التي تتبعها فهى على كثب منها، وهذا معناه أن السكان قد أتيحت لهم فرصة الاتصال المستمر، وأدى إلى وحدة أصل سكان الخليج الوطنيين، وأول صورة يمكن عرضها في ثقة للقبائل العربية التى كانت تعيش على شواطئه الغربية والتي عاصرت ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، وترى فيها الأزد في عمان، وهم قحطانيون وفدوا من اليمن بعد انهيار سد مأرب. ونرى اللخميين، وعبد قيس وبكر وهم عدنانيون وفدوا من قلب الجزيرة العربية وشمالها، واستقروا على سواحل الخليج فيما بين الإحساء والكويت، وقد تغيرت هذه الصورة بطبيعة الحال حتى وصلنا إلى العصر الحديث، فنجد الذين ينتمون إلى قبيلة الهناوية وأصولهم يمنية، والغافرية الذين ينتسبون إلى العدادنة في عمان، أما إذا اتجهنا شمالا في دولة الإمارات فقد برز تجمعان قويان تمثلا في «بنى ياس والقواسم» وكان القواسم أشد بأسا من بنى ياس، وكان مركزهم في الشارقة ورأس الخيمة، ويختلف الباحثون في أصولهم، ومنهم من يرجعهم إلى بنى غافر الذين هاجروا من نجد ونزلوا أرض عمان، أو ما يرويه القواسم عن أنفسهم: أنهم هاجروا من إيران أو من العراق عن طريق الساحل الإيرانى على اعتبار أنهم فرع من قبائل «الهويلة» التى استقرت على الساحل الإيرانى.

* أستاذ الجغرافية الاقتصادية والسياسية بجامعة القاهرة والإمارات العربية المتحدة

ثم هاجروا منه إلى الساحل الغربى للخليج في القرن الثامن عشر. أما بنو ياس فهم ينتشرون في قاعدة شبة جزيرة قطر في الغرب حتى رأس مسندم في الشرق، ويقال إنهم هاجروا من المناطق الداخلية في عمان. أما إذا انتقلنا إلى البحرين وقطر والإحساء والكويت، فتشير المصادر إلى أن نجد شهدت خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر، هجرة القبائل التي تنتمى إلى «عنزة الكبرى» التى كانت تقيم في نجد، اتجه فرع منها وهو «العتوب» جنوبا نحو وادى الدواسر وقطر، وترجع هذه الهجرات في اغلب الأحوال إلى جنوب شرقى نجد حينذاك، واتجه العتوب الذين كانوا يشملون آل صباح وآل خليفة والجلاهمة إلى قطر، ثم تركوها إلى شط العرب، ومنها رحلوا إلى كوت بنى خالد المطل على جنوب الكويت، ثم رحل آل خليفة والجلاهمة إلى قطر واستقروا في الزبار علي الساحل الشمالي الغربى كما استقر آل خليفة في البحرين، كما استقر آل صباح في الكويت.

وما نود أن نخرج به من هذا السرد المقتضب هو:

١ ـ أن سكان الأقليم عرب بالدرجة الأولى، يرجعون إلى قبائل عربية سواء هاجرت من اليمن أو من نجد.

٢ ـ أن حكام هذه الدول هم أبناء عمومة في الغالب الأعم، ومن ثم يكون التجانس والتقارب، سواء كان على مستوى القمة أو القاعدة.

وسّهل الخليج لسكانه الحركة والاتصال في العصور التى كان يشق فيها الاتصال بريا ويصعب، فكانت السفن الكبيرة قبل عصر النفط تأتيه من المحيط الهندى محملة بالسلع وتصل إلى ميناء المحمرة على شط العرب وتفرغ ما فيها، وكان التجار يأتونها من الكويت وغيرها يحملون ما يحتاجون إليه لأنفسهم ولظهيرهم «ترانسيت»، هذا غير السفن الأصغر حجما التى كانت تأتى موانيء الكويت والبحرين والمشيخات. وفي هذا المجال نود أن نشير عما أذيع عن مشروع مد خط حديدى يربط بين أطراف الخليج من شماله إلى جنوبه، هل درسنا الجدوى الاقتصادية والسياسية له؟ ماذا سيحمل الخط حتى يصير تشغيله اقتصاديا، أم أنه سيكون من باب الدعاية؟ قد يرد البعض أنه مادام سيكون هناك تنسيق اقتصادى، بمعنى أنه ستنتج سلع هنا، وسلع هناك فلا بد من التبادل، وفي الحق أن السلع المرجوة ستكون للتصدير الخارجى في المكان الأول، وما ينتج منها للاستهلاك المحلى فأنسب وأرخص له النقل البحرى لأنها سلع كبيرة الحجم ثقيلة الوزن: الأسمنت، والحديد والصلب، والالمونيوم، والأسمدة.. الخ، وقد كفانا

الخليج مؤرنة النقل، فكل دولة تشرف عليه، ولها عليه ميناء أو أكثر من ميناء، أما نقل المسافرين، فلا نظن أنه سيكون أصلح لها من السيارة أو الطائرة في هذه الأجواء، ونحن لا نرى الآن عقبة في النقل فيما يختص بالمسافرين بسبب عدم وجود خط حديدي.

وتتميز دول الخليج من الناحية البشرية أيضا بقلة سكانها، فإذا استثنينا السعودية كانت الكويت هي التى تتجاوز المليونى نسمة عام ١٩٩٠، أما بقية أقطار دول مجلس التعاون فتعد بمئات الألوف، فيما عدا الإمارات وعمان اللتين تجاوزتا المليون ونصف.

جدول رقم (١) دول الخليج: المساحة والسكان منتصف عام ١٩٩٠

الدول	المساحة ألف كم٢	السكان بالألف
الكويت	١٨	٢,٠٣٩
السعودية	٢٢٤٠	١٤,١٣٤
البحرين	٠,٦٢٢	٥١٦
قطر	٢٢	٣٦٨
الإمارات	٨٣	١,٥٨٩
عمان	٢١٢	١,٥٢٠
مجلس التعـــاون الخليجي		٢٠,١٤٨,٠٠٠

المصدر: مطبوعات السكان ـ الأمم المتحدة

وتنعكس قلة السكان على الإنتاج بصورة عامة من حيث حجم السوق المتاح، ونوع التنمية الاقتصادية الواجبة، والمشروعات التي يمكن أن تقدم سواء كانت للاستهلاك المحلي أو للتصدير.

لقد نتج عن قلة السكان في معظم دول الخليج، فضلا عن النقص في الأيدى العاملة المدربة، ونقص الكوادر الفنية الإدارية بمستوياتها المختلفة، فضلا عما حدث من تضخم للدخول النفطية، وما صحبه من تنفيذ عدد كبير من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية مما ادى الى تضاعف في عدد القوى العاملة في دول المجلس لتزداد في خلال سبع سنوات من ٣٩٤ ملايين عام ١٩٧٨ إلى ٦,٦٠٥ عام ١٩٨٥ أو ما يعادل ٤٠٪ من عدد السكان البالغ ١٥,٧ مليون نسمة في نفس العام (١).

جدول رقم (٢) الحجم الكلي للعمالة والعمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي (عام ١٩٨٥)

الدول	الحجم الكلي للعمالة	العمالة الأجنبية	النسبة ٪
الإمارات	٧٣٦	٦٦٧	٩١,٩
البحرين	١٧٤	١٠٢	٥٩,٠
السعودية	٤٤٢٦	٢٢٦٠	٥١,٠
عمان	٤٣٥	٣٦٤	٨٣,٠
قطر	١١٣	٨٨	٨٣,٠
الكويت	٥٩٠	٤٧٠	٧٩,٠
المجموع	٦٤٧٤	٣٩٦١	٦١,٠

المصدر: يوسف يعقوب سلطان، دور الصناعة والتكنولوجيا في التنمية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ع٦٤، ١٩٩٢ عن محمد هشام خواجكية وتجربة التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ع١٦، ١٩٨٩ ص٦٣.

وقدرت أعداد المهاجرين إلى دول الخليج عام ١٩٨٥ من العمالة الأجنبية بنحو أربعة ملايين نسمة معظمهم من الأسيويين وبخاصة من الهند والفلبين وباكستان وكوريا وأفغانستان وبنجلاديش وسريلانكا، هذا فضلا عن الوافدين من الدول العربية، غير أن هذا لا يعزى إلى قلة السكان فحسب، بل يزيد عليها انخفاض معدلات العمل ومعدلات المساهمة وبخاصة مساهمة المرأة، وحداثة هذه الأقطار بوسائل تنمية القوى البشرية سواء عن طريق التعليم العام والفنى أو عن طريق التدريب المهنى والإداري. وتعتمد الدول الأجنبية التي يأتى منها هولاء على الهجرة. فتذكر بعض المصادر أن الحكومتين الهندية والباكستانية تصدران حوالى ٢٥٠ ألف جواز سفر لرعاياها في العام، هذا غير الذين دخلوا البلاد بطريق غير رسمي.

ومعنى هذا وجود مجمعات أو قوميات صغرى داخل كل دولة، متباينة في ثقافاتها، وعاداتها، وأساليب حياتها في داخل المجتمع الواحد الكبير، مما تنبهت له بعض الحكومات كما في دولة الإمارات، حين طلبت من المؤسسات والشركات أن تكون أولوية التعيين لمواطني الدول العربية.

ويختلف الرأى في أثر الوافدين على المجتمع وتركيبه، هل هو أثر ضار سلبي، أم أثر نافع إيجابى، وفي الحق أن أثر الوافدين لا شك أنه مفيد، ولا غنى عنه من الناحية الاقتصادية، لأن

الدولة المضيفة تكتسب منهم مهارات وخبرات دون أن تنفق على تكوينهم بهذه الصورة التى هم عليها، فهى خبرات جاهزة كما يقولون، ولكن اتضح خلال السنوات الماضية أن أغلب العمالة التى تأتي إلى دول الخليج باستثناء عدد محدود تتوافر لديها الخبرة الكافية، ومعظمها غير متعلم، وتكتسب الخبرة في اثناء بقائها في المهجر، بل إن العديد منهم بعد اكتساب الخبرات قد ينتقل إلى بلد آخر. فهى عمالة تبلغ نسبة الأمية وشبه الأمية في صفوفها نحو ٥٠٪(٣)، وقد أحدثت العمالة الوافدة آثارا اجتماعية ونفسية بالغة العمق في البناء الاجتماعى لمجتمع الامارات وفي السمات الديموغرافية والثقافة. واختلالا في التركيب السكاني في دول مجلس التعاون. فقد كان مجتمع الإمارات قبل ظهور الثروة النفطية مجتمعا له واقع اجتماعي، ووحدانية في العقيدة (الإسلام)، وتجانس في السكان والعادات والتقاليد.

ولا شك في أن الآثار الاجتماعية لا تصيب الأبنية والمؤسسات الاجتماعية فحسب، بل تنال وظائف تلك الأبنية، والمؤسسات، والعلاقة القائمة بينها وبين الأفراد الذين يشغلون أدوارا في هذه المؤسسات.

وإذا ضربنا مثلا بالأوضاع السكانية والعمالية والإجتماعية في دولة الإمارات وجدنا أنها تتناقض مع أبسط أصوليات علم السكان، ناهيك بأنها تتناقض مع حقائق التاريخ والجغرافية وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا. ولنضرب مثلا بالهجرة الوافدة في الإمارات وهى نموذج لدول مجلس التعاون الخليجي، بلغ عدد سكان الإمارات ١,٨٤٤ ألفا عام ١٩٩٠، يشكل الوافدون منهم ١٣٠٠ ألف نسمة أي ٧٠٪، معظم هؤلاء من الهند وباكستان وسيرلانكا والفلبين.. إلخ، ويمثلون بذلك نحو ٤٨٪ من سكان الإمارات، كما يمتلك الأسيويون نحو ٥٣٪ من المؤسسات الخاصة داخل الإمارات، هذا بينما يمثل الوافدون العرب نحو ٢٢٪ فقط، ولا يمثل الأوروبيون سوى نسبة تقل عن ٣٪(٤).

وقد أدى تدفق العمالة إلى الدولة إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة لم يكن لها وجود في الماضى كطبقة البروليتاريا الوافدة، والطبقة البرجوازية الوافدة، وظهرت آثار هذه الطبقات في التركيب السكاني حيث وجود جنسيات مختلفة وذات ثقافات متباينة، مما أدى إلى اللاتجانس السكاني والثقافي واللغوى.

ونقلت العمالة الوافدة معها النزعات القومية والانتماءات الطائفية إلى الدولة، وانعكس ذلك على مجالات العمل والانتاج، وأصبح مبدأ التفضيل هو النوع وليس الكفاءة والانتاجية،

وشهدت سوق العمل استقداما لعمالة من جنسيات معينة، وأثرت هذه النزعات على المنشآت وإنتاجيتها، وبات الاندفاع لجنسية معينة هو الأساس.

ومما يزيد الوضع السكاني في دول المجلس تعقيدا هو أنه لا يسمح للعمالة الوافدة باصطحاب بعض من تعوله أو كله مما يؤدى إلى ترك آثار اجتماعية جمة تولد انعكاسات سلبية على المجالات الأمنية والثقافية.

ولا شك أن أول هذه الآثار تنصب على اللغة العربية، إذ الخطورة تزداد عندما تتحدث المربيات مع الأطفال باللغة العربية المهجنة. فاللهجة التى هي أقرب إلى اللغة العربية الفصحى أضحت تعاني من كلمات دخيلة عليها، ولا تقتصر تلك الآثار على لغة الأطفال، بل أيضا تصيب لغة الكبار، إذ أن لغات الكم الهائل للعمالة الاجنبية أثرت على اللهجة الإماراتية ولغتها العربية، ذلك لأن لغة المال والأعمال كلها لغة انجليزية، ولغة الشارع سلة من اللغات، والمتكلمون باللغة العربية هم الأقلية، وعليه فإن اللهجة الإماراتية تنحصر في أروقة بعض الوزارات وبعض الدوائر المحلية، ومنازل المواطنين.

لقد نجمت عن ظاهرة العمالة الوافدة تأثيرات سلبية على الثقافة. وامتد ذلك التأثير إلى جميع أنواع الثقافة المادية واللا مادية والتغيير في القيم والعادات والمعتقدات والأفكار(٥).

إن أشد أنواع الاستعمار هو الثقافي منه الذي يتغلغل داخل نسيج المجتمع، ويهدم فكر الإنسان وعقله ويشكك في قوميته ولغته وثقافته وعقيدته. فالأمن الثقافي لا يقل أهمية عن الأمن العام والسياسي والاقتصادي، والغزو الثقافي أشد من الغزو العسكري الذي عانت منه المنطقة إلا أنه، مع توافد العمالة، توافدت القيم والمفاهيم والأبنية الاجتماعية، التى ولدت أبنية وقيما جديدة تعكس مزيجا مركبا، فقد أدى هذا المحيط المتعدد من القيم والعادات إلى حدوث تراكمات وافرازات على المجتمع الذي يشهد ألوانا من العادات والتقاليد، والتى لا تمت للإسلام بصلة، ولا تتفق مع التقاليد، وأضحت تلك العادات السيئة تجارة تكتسب من ورائها المنفعة المادية. وبدأ بناء المجتمع يتلوث بالعديد من العادات السيئة مثل (الاغتصاب وشرب الخمر وشم المخدرات بأنواعها، والسرقة، والغش التجاري والاداري، ومعاكسة النساء، وخروج الابناء عن طوع الوالدين، وعدم احترام الكبير، والعطف على الصغير، وعدم مساعدة المضطر، والملهوف، وترك تربية الأبناء للمربيات، وتحقير العمل اليدوي، وانتشار الروح الاتكالية، ومحاولة الكسب بدون جهد) وحدث ولا حرج، وذلك كله يهدد كيان المجتمع وأهم القيم التي تدرج عليها.

صحيح أن الجريمة من الظواهر الاجتماعية القديمة، وترتكب من أيام هابيل وقابيل، وفي كل بلاد العالم، بما فيها التي تستمتع بتجانس سكاني، إلا أن السبب الرئيسي في ارتكاب الجريمة في الإمارات يرجع ـ أساسا ـ للتباين الواضح بين الخصائص الاجتماعية والثقافية والسياسية والنفسية، والعادات والتقاليد، والأديان التى تحملها العمالة الوافدة، إذ تشكل ظروفا مواتية لارتكاب الجريمة والسلوك الانحرافي، حيث التفاوت بين نسبة الذكور والإناث من الوافدين، ووجود الكم الهائل من العمالة من غير المصحوبين بزوجاتهم، واستقدام العمالة من مجتمعات معتلة ومتفككة، ونظمها الأسرية أكثر إنحرافا في السلوك الإجرامي، وأكثر عدوانية(٦). والحقيقة أن احصائيات وزارة الداخلية والشرطة عن الجرائم تمثل فقط ما يصل إلى علمه، ويدون في سجلات الأمن، وهي مؤشر بسيط لمرتكبي الجرائم والقضايا التي تتزايد يوما بعد يوم.

ومن أهم الآثار السلبية للعمالة الوافدة كذلك هو تهميش المواطنين في مجال العمل بصفة عامة، والعمل الإنتاجى بصفة خاصة، فقد كان الاعتماد على العمالة كبديل وليس كمكمل للعمالة الوطنية ــ سببا في إبعادها عن القطاع الخاص والإنتاجى، وإغلاق باب المؤسسات الخاصة أمامها. إذ أن أغلب أصحاب القرار في ذلك القطاع، من الوافدين الذين إما هم مالكو هذه المؤسسات، أو مديروها، أو المستشارون فيها، الذين يفضلون العمالة الوافدة ومن بني جنسهم، بل يحاربون العامل الوطني، ويبحثون عن العمل الرخيص الذي يجدونه في الكم والكيف المطلوبين في جميع التخصصات، وساعدتهم على ذلك الإجراءات السهلة في استقدام العمالة.

ولا يقتصر الأمر على القطاع الخاص، فالقطاع الاتحادى لا تزال نسبة المواطنين فيه لم تتعد ٥ , ٣٥٪(٧) من اجمالى قوة العمل، وحتى هذه النسبة من المواطنين فإن أغلبها يعمل في الأعمال الكتابية أو الإدارية العليا والدنيا لا في المجالات الفنية.

وتتميز دول مجلس التعاون الخليجي بصغر حجم الوحدات السياسية، وإذا استثنينا السعودية فمساحة البحرين نحو ٦٢٢كم٢، كما أن مساحة قطر ٢٢ ألف كم٢ وهكذا، فإذا أضفنا إلى عامل قلة السكان الذي ذكرناه من قبل، نجد أن هذا ينعكس على قدراتها السياسية والعسكرية، وقد يكون هذا أدعى إلى وحدة أقطار الخليج وتكاتفها، لأنه لا يمكن التصور بأن دولا بهذا الحجم السكاني، يمكن أن تحافظ على كيانها السكاني، أو تستغل مواردها الاقتصادية أو حتى تنوى على مواجهة الالتزامات الدولية التى ينبغى أن تقوم بها كدول ذات سيادة.

كـذلك تتميز بحـداثة إستقـلالها إذا استثنينا السعـوديـة تعتبر الكويت أقـدمها استقـلالا (١٩٦١) ودولة الإمارات العربية المتحدة أحدثها ظهورا (١٩٧١). وقبل انسحاب بريطانيا من الخليج نهائيا، كان لمدة تزيد على قرن ونصـف بحيرة للنفوذ البريطاني، يمتد هذا النفوذ في جميع الاتجاهات تقريبـا، ويقيد المشيخات باتفاقيـات ومعاهدات سلام وحمايـة، واستغلال للموارد الطبيعية، ومن ثم كـان انسحاب بريطـانيا عـام ١٩٧١ يعتبر تفريغا للنفـوذ الغربى في الخليج والذي حاولت إيران أن تملأه، ومازالت، ثم ما حـدث من حرب الخليج الثانية، وظهور القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في الاقليم.

المقومات النفطية*

حين تفجر النفط حـول الخليج معه زادت أهمية الخليج الاستراتيجية وتعـاظمت، وجعلها النفط إلى جـانب الموقع من منـاطق الصراع والتنافـس، وكان الجغـرافيـون والاقتصاديـون حين يشيرون إلى الخليج في عصر ما قبل النهضـة يقرنـونه بـالجدب والحرارة والرطوبـة، ولا يذكـر فيه بخير إلا اللؤلـؤ وهو سلعـة خاصـة ذات تداول خـاص، لا تبرر له أهميـة ولا تعطيه قـدرة من الناحية الاقتصادية.

وظل الحال حتى بـررت الصحراء المحيطة بـه نفسها اقتصـاديا بظهـور النفط، ولم يعد مجرد خرقـة باليـة، بل اصبح الخليج قطبا مـوجبا اقتصـاديا على درجـة من الخطورة، وبحـرا ممغنطا يجذب بشـدة إليه الشركـات العالميـة النفطية ومن ورائهـا دولها، لأن هذه الـدول تسعى دائما إلى ضمان تمويـنها منـه بصـورة مستمـرة، ومنتظمـة وبأسعـار منخفضـة، ذلك أن أخطـر مسألـة أصبحت تشغل القـادة العسكريين والسيـاسيين في هـذه الدول، هى ضمان وجـود النفط تحت سيطـرتهم، فالنفط أصبح مـادة سياسيـة بقدر مـا هو مـادة اقتصاديـة. وقد بـدأت الحكومـة البريطانيـة ترسم سياستهـا النفطية في الخليج بصفة خـاصة عنـدما تألفت الشركة الانجليـزية الفارسية عام ١٩٠٩، والتى كانت الحكومة البريطانية تمتلك ٥٦٪ من أسهمها، وامتدت هذه الشركة بامتيـازاتها داخل أقطار الخليج الأخرى، كما حدث في العراق وقطـر والكويت وغيرها. ثم قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنفس الدور الذى قامت به بريطانيا، ولكن متأخرة، ومع

* لما كان النفط من المقومات الاقتصادية، بل هو عماد اقتصـاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى، فقد أفردنا لـه هذا العنوان لبيان أن لـه وجها سياسيا غير الـوجه الاقتصادى، وأنه سلعـة سياسية، بقدر مـا هو سلعة اقتصادية لها اهميتها بالنسبة للعالم الصناعى، ويجعل دول مجلس التعاون هدفا للقوى العالمية والمحلية!

ذلك سجلت نجاحا كبيرا بسبب إزدياد نفوذها الاقتصادي، وتدهور مركز بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على مشاركة بريطانيا في مشروعاتها النفطية إن لم تنفرد بها وحدها، ولقد كان الصراع النفطي بعد الحرب العالمية الأولى منحصرا بين انجلترا وفرنسا في المرتبة الأولى، وكان له أثره بينهما حتى في تخطيط الحدود السياسية بين سوريا والعراق مثلا (مشكلة الموصل)، ثم أصبح بعد الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في المرتبة الأولى. واستغلت الحكومات شركاتها النفطية في الضغط على الدول العربية بوسائل شتى، مما أدى بدول الخليج إلى تأميم صناعة النفط وأخذ الأمر بيدها.

جدول رقم (٣) إنتاج واحتياطي النفط في دول مجلس التعاون الخليجي

	١٩٨٨		١٩٨٩	
	الإنتاج (بليون برميل يوميا)	الاحتياطي (بليون برميل في نهاية العام)	الإنتاج (بليون برميل يوميا)	الاحتياطي (بليون برميل في نهاية العام)
الإمارات العربية المتحدة	١,٦	٩٨,١	١,٨	٩٨,١
البحرين	٠,٠٤	٠,١١	٠,١	٠,١٧
المملكة العربية السعودية	٥,٢	٢٦٢,٤	٥,٣	٢٥٤,٩٦
سلطنة عمان	٠,٦١	٤,١	٠,٦٤	٤,٥
قطر	٠,٣٤	٣,١٥	٠,٣٨	٤,٥
الكويت	١,٥	٩٤,٥	١٠٧	٩٤,٥٣
دول المجلس	٩,٢	٤٥٢,٣٦	١٠	٤٥٦,٣٦
العالم	٦١,٧	٩٩٠,٨	٦٢,٤	٩٩٦,٤

المصدر : جداول رقم (٢/ ١) (٣/ ١) من النشرة الاقتصادية للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ع٦، ١٩٩١

وترجع أهمية نفط الخليج إلى عدة أمور، منها: أصبح يمثل مركز الثقل الجديد لنفط العالم، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية أعظم دولة منتجة للنفط، كما كان لديها أكبر احتياطى ثابت للنفط في العالم، غير أن معالم الصورة أخذت تتغير منذ العقد

الثانى من القـرن العشرين حين بدأ ضخ النفط الإيراني، ثم اكتشف أول حقلين في العـراق عام ١٩٢٧، وهما حقـلا كـركـوك والكيـارة، وفي عـام ١٩٣٨، اكتشف حقل البرقـان، وتتـابعت الاكتشافات بعد ذلك. وتبين أن رمـال صحارى الخليج تحتفظ تحت حباتها بأكثر من ٤٦٪ من احتياطى النفط العـالمى، ذلك أن تقديرات الاحتيـاطى العالمى قدرت بنحو ٩٩٦ بليـون برميل عام ١٩٨٩، كان نصيب مجلس دول التعاون ٤٥٦ بليونا(٨).

ومما هـو جدير بالـذكر أن الخليج مازال يخفي تحت أراضيـه ومياهه موارد هـائلة لم تكتشف بعد، وليس أدل على ذلك من تـوالى الاكتشافات في دولة الامـارات، وهكذا فأكبر مخزون نفطى في العالم مازال في أقطار الخليج، ولا نضيف جديدا إذا قلنا إن دول مجلس التعاون كان لها ١٦٪ من الإنتاج العالمى للنفط عام ١٩٨٩.

ثم تأتى الأهميـة الكبرى في أن دول مجلس التعاون لا يتجـاوز استهلاكهـا من نفطها سـوى نحو ١٠٪، والبـاقى فائض للتصـدير، من ثم فهـو لقمة سـائغة وأكلـة شهية وهـدف للقوى العالمية والمحلية.

المقومات الاقتصادية

تتميز دول الخليج برغم غنى معظمها بأنها توضع في مصاف الدول النامية أو التى تسعى إلى النمو، يستـوى في ذلك السعوديـة والكويت والامارات، حقـا إنها بمستوى دخل الفـرد توضع في مقدمة الدول التي يرتفع فيها هذا الدخل، ولكن مقياس التقدم والتخلف له مؤشرات أخرى مصاحبة، كـالتنمية البشرية ومدى استخـدامها وتطورها بـوساطة السكان أنفسهم لا بـوساطة الخبراء، وتقـوم دول مجلس التعـاون الآن ببـذل الجهـد في هـذا السبيل عن طـريق المؤسسـات العلميـة، ومـازالت تقـوم بـاستيراد الخبرة الفنيـة فهـى من الظـواهـر الأسـاسيـة في دول مجلس التعاون.

كذلك فإن من أهم مـا يميز اقتصاديـات دول مجلس التعاون الخليجي هو اعتمادهـا المباشر على استخراج وتصديـر سلعة تكاد تكون وحيـدة وهي النفط، والأهم من ذلك هو ضرورة فهم أن ما يجرى خارج قطاع النفط لم يكن مساهمة ذاتيـة في توليد الناتج المحلي الإجمالي بل من خلال الانفاق الحكومي المتـولد بالأساس من موارد هـذا القطاع، والذي يعد المحدد الـوحيد للنشاط الاقتصادى في القطاعات الاخرى(٩).

ويشكل الإنفاق الحكومي من خلال الميزانيات السنوية المحرك الأساسى لأنشطة مختلف القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعد ذلك أمرا طبيعيا في ظل الدور الاقتصادى الكبير للدولة، والتى يعتمد عليها في توفير الكثير من الاحتياجات الضرورية للمجتمع، بما في ذلك الخدمات الصحية والإسكان والتعليم والدفاع والأمن والإعانات الاجتماعية.

وإذا ما ألقينا نظرة سريعة، فإننا سنجد أن القطاعات الاقتصادية الرئيسية في دول مجلس التعاون كقطاع البناء والتشييد والمصارف والتجارة والصناعات التحويلية، ترتفع وتنخفض مساهماتها في الناتج المحلى الإجمالى بارتفاع وانخفاض الإنفاق الحكومي العام في هذه البلدان، مما يضفي على الميزانيات السنوية الكثير من الأهمية نشأ على ضوء تقديراتها أو أرقامها الحقيقية توقعات اقتصادية واجتماعية عديدة، تشمل أنشطة القطاعين العام والخاص.

كذلك يتوقف معظم حجم الميزانيات السنوية في دول مجلس التعاون الخليجي على التطورات الجارية في أسواق النفط العالمية، والخاضعة لمؤثرات خارجية لا يمكن التكهن بها أو التحكم فيها في معظم الاحيان، مما يؤدى في بعض الأوقات الى تحقيق فائض أو عجز غير متوقعين في الميزانيات السنوية، مثلما حدث في اثناء الاجتياح العراقي لدولة الكويت على سبيل المثال، حيث ارتفعت أسعار النفط إلى معدلات قياسية لم يتوقعها معظم الخبراء ومنهم مهندسو الموازنات السنوية، إذ أدى ذلك إلى ارتفاع عائدات النفط في دول المجلس وتقلص العجز المتوقع في ميزانيات عام ١٩٩٠ (بدرجة كبيرة). وتشكل هذه الوضعية مسألة معقدة لواضعي الميزانيات السنوية في دول المجلس، مما يفسر وضع عدة احتمالات لأسعار وعائدات النفط في بعض الحالات، أو الأخذ بأدنى سعر متوقع في حالات أخرى، وذلك لتفادي عنصر المفاجأة وعدم الالتزام، أو تأجيل بعض المشروعات الواردة في بنود الميزانية.

وتبلغ مساهمة القطاع النفطى ٨٠ ــ ٩٠٪ من اجمالى إيرادات الميزانيات السنوية في دول مجلس التعاون، فيما عدا البحرين والتي تشكل العائدات النفطية فيها ٥٥٪ تقريبا من اجمالي إيرادات الميزانية، في حين تشكل الإعانات الخارجية، والتي تأتي من بلدان المجلس الأخرى ٥ ـ ٨٪، كما تشكل عائدات الضرائب والرسوم ١١ ـ ١٣٪ من هذه الإيرادات، إذ يرجع ذلك إلى محدودية إنتاج النفط في دولة البحرين (١٠).

وإذا ما استمر الاعتماد على النفط بشكل كامل في تمويل الميزانيات السنوية في دول مجلس

التعاون، فإن هذه الميزانيات ستبقى رهن بتطورات سوق النفط العالمية المتذبذبة باستمرار، والتى من الصعب التكهن بآفاق تغيراتها، حيث تلعب العوامل السياسية والأزمات الاقتصادية دورا كبيرا في تحديد مسارات واتجاهات أسواق وأسعار النفط العالمية. ومن ثم، فإن إحدى المهمات التى تواجهها دول المجلس، تكمن في كيفية تنمية موارد الميزانية السنوية وتقليل الاعتماد على النفط بايجاد مصادر دخل إضافية. من خلال استغلال الفوائض النقدية باقامة قطاع إنتاجى فعال.

هكذا تعتمد القطاعات الأخرى على قطاع النفط الذي إذا ما توقف، فمعناه أن تصاب هذه القطاعات بالشلل، وتأتي أهمية قطاع النفط كذلك في نسبة مساهمته في المجموع الكلي للصادرات والتى بلغت عام ١٩٨٨ نحو ٨٨٪(١١)، كما تعد عوائد النفط المصدر الوحيد لتزويد بلدان المجلس بالعملة الأجنبية، ولولا هذه العوائد لما كان بوسع هذه البلدان أن تلبي احتياجاتها من الواردات وخصوصا أنها تتبع مبدأ الاقتصاد الحر. وعلى الرغم من أن مساهمة قطاع الزراعة تسجل نموا، فإن عملية التنمية الزراعية بدول المجلس، تواجه ظروفا مناخية غير مواتية، تتمثل في ندرة الأمطار والحرارة الشديدة صيفا والتى تحد من هذه العملية، ومع ذلك تبذل حكومات دول المجلس جهودا جبارة في التنمية الزراعية ومحاولة تخفيف تلك الظروف واستغلال إمكاناتها المتاحة في مجال الزراعة أفضل استغلال.

وقد بلغ إجمالي الأراضى القابلة للزراعة في دول المجلس (عدا الكويت) في عام ١٩٨٩ حوالى ٥٢٩ مليون دونم، أما الأراضى المستغلة فعلا بالزراعة فلا تشكل سوى ٢,٦ في المائة من اجمالى الأراضي القابلة للزراعة، حيث بلغت في عام ١٩٨٩ حوالى ٣٢,٧ ملايين دونم، وتشكل الأراضي القابلة للزراعة في المملكة العربية السعودية حوالى ٩٩,٦٪ من اجمالى الأراضي القابلة للزراعة في دول المجلس، بينما تشكل الأراضي المستغلة فعلا بالزراعة فيها حوالى ٩٧,١ في المائة في عام ١٩٨٩، ويعود ذلك إلى كبر مساحة المملكة العربية السعودية مقارنة بدول المجلس الأخرى.

وتقوم دول المجلس بانتاج العديد من المنتجات الزراعية مثل الحبوب الدرنيات والخضروات والفواكة، كما تقوم بإنتاج كميات من اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك والبيض والألبان ومشتقاتها، ويتركز معظم الإنتاج الزراعي بدول المجلس في المملكة العربية السعودية نظرا لكبر مساحة الأراضي المستغلة بالزراعة مقارنة بدول المجلس الأخرى.

جدول رقم (٤) الأهمية النسبية للقطاع الزراعى في الناتج المحلي الإجمالي

	الامارات العربية المتحدة	البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	قطر	الكويت	دول المجلس
١٩٨٨	١,٩	١,٢	٧,٣	٤,٢	١	١	٤,٩
١٩٨٩	١,٧	١,٢	٧,٦	٣,٦	١	٠,٧	٤,٨
معدل التغيير ٪	٥,٣	صفر	١٦,٦	٥,٢	٢,٧	٢٧,٨	٨,٦

المصدر: النشرة الاقتصادية للأمانة العامة لمجلس دول التعاون الخليجي، ع٦ ص٣٥.

أما مساهمة قطاع **الصناعة التحويلية** فبرغم الجهود التي بذلتها حكومات دول المجلس من أجل قاعدة صناعية متينة تستفيد من الموارد التي يوفرها قطاع النفط، سواء بشكل رؤوس أموال أو مواد أولية، فان أرقام مكونات الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى ضعف هذه المساهمة، إذ لم تتجاوز في أفضل حالاتها نسبة ٥,٧٪، أي أقل بكثير حتى من متوسط مساهمة الصناعة في البلدان النامية.

وإذا تركنا الصناعات الغذائية التي تقوم في كل دولة على حدة، فلا بد من تنسيق مشترك وعدم ازدواجية في الصناعات التصديرية على الأقل وهى القائمة على البتروكيماويات، فليس هناك معنى لأن تقوم صناعة أسمدة الكويت وصناعة أسمدة في قطر، وليس هناك معنى لقيام صناعة ألمونيوم في البحرين، ومثلها في دبي، ولا يفهم في ظل دولة تعدادها أحيانا بالألوف أن تقوم صناعة حديد وصلب كما هو الحال في قطر، وهذه أمثلة وليست على سبيل الحصر، جهد ضائع في تخطيط منفرد، وتشغيل غير اقتصادى لا يكسب من ورائه سوى الدول المتقدمة التي تبيع مصنعا لهذه الدولة، ومصنعا لتلك مع ما يتطلبه هذا المصنع وذاك من الخبراء، مع أنه كان من الأجدى أن يقوم مصنع ضخم واحد في الإقليم يكفي حاجته من هذه السلعة أو تلك أو لإنتاج سلعة تصديرية، وأن يختار مكان المصنع دون حساسيات، في الموقع الأمثل الذي يستفيد من جميع عناصر الإنتاج(١٢).

فمن البديهيات أن السوق له أثر على النشاطات الانتاجية، كل سلعة تنتج لها حد أدنى في الانتاج من الناحية الاقتصادية، فإذا انخفض الانتاج عن هذا الحد، أصبح إنتاجها غير اقتصادي. وتختلف كل عن الأخرى في هذا السبيل، فالحد الأدني لإنتاج مصنع للأسمنت يختلف عن الحد الأدنى لصناعة الأسمدة وهكذا، ولكن الذي لا شك فيه أن حجم السوق في

كل دولة خليجية على حدة بأستثناء إيران والسعودية والعراق لا يعد حدا اقتصاديا لمعظم السلع .

ولعل ما يوضح هذه المشكلة أن نلقى نظرة على بعض النتائج التي توصلت إليها المؤسسة الاستشارية السويسرية : Elcktorwatt Rengenicuruntern Hemung التي قامت بعمل مسح شامل للإمارات ، من هذه النتائج أن الهدف من تنفيذ البرامج الصناعية المنشودة في دولة الإمارات لا يمكن أن يتحقق ويؤتي ثماره ، إلا إذا زاد سكان الدولة بحيث تصل جملتهم إلى نحو ٣ ملايين نسمة عام ١٩٨٥ ، أما إذا استمرت الزيادة ضئيلة ، فإن الأسواق المحلية سوف تكون أصغر مما يلزم لوقوف الصناعات الجديدة على قدميها .

إن التصنيع الحديث ليس بالعملية السهلة ، بل هو برنامج طويل يحتاج لحشد العديد من الامكانات والشروط اللازمة لنجاحه ومتابعة التطور التكنولوجي ، لأن الصناعة الحديثة آلية تنتج خطوطا من السلع بكميات كبيرة من نمط واحد لغزو الأسواق ، وهذا النوع من التصنيع هو الذي يمكن أن ينوع القاعدة الاقتصادية لإقليم الخليج بدلا من الاعتماد على النفط وحده ، وقد عبر عن هذا الواقع الحالي للصناعة في الخليج وزير التنمية والصناعة في البحرين بقوله «ولا بد من التنسيق بين دول المنطقة في المجال الصناعي والانتاج ، والا فإن بحيرات النفط سوف تتحول إلى هضبة من الأسمدة وأطنان من الأسمنت وجبال شماء من المعادن لا نقدر على استهلاكها ولا يوجد من يشتريها »ونضيف بقولنا بل إذا وجد السوق الخارجي ستكون هذه السلع متماثلة ومتنافسة مما يفقد هذه الأقطار القدرة على المساومة ، ولعل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية التي تم تشكيلها ومقرها الدوحة ، أن تكون فاتحة خير في هذا السبيل ، فقد اشتركت في تأسيسها دول مجلس التعاون ، وذلك من أجل تقديم المقترحات الخاصة بإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين الدول الأعضاء وإعداد الدراسات المتعلقة بها .

توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل ودور الصناعة في ذلك :

مما ذكر آنفا يمكن استخلاص أن اقتصاديات دول مجلس التعاون ، على الرغم مما تتمتع به من ثروات هائلة ، لا تزال يغلب عليها طابع التخلف ، الذي يظهر بشكل اختلال هيكلي واضح في مكونات هذه الاقتصاديات ، وقوام هذا الاختلال هو الاعتماد المباشر وشبه الكلي على قطاع واحد يقوم باستخراج وتصدير سلعة واحدة هي النفط الخام .

وعلى الرغم مما ساهمت به الفوائض المالية المتولدة من النفط في بناء وتحديث البني

الاقتصادية الأساسية، وفي اتساع نطاق التشييد والعمران، وكذلك في تقديم الخدمات المختلفة من ضمان اجتماعي، وعناية طبية وتعليم مجاني، ودعم لأسعار المواد الغذائية، إلخ. أو بعبارة أخرى إيجاد وضع جديد من الرخاء الاقتصادى قياسا بالمستويات المعيشية خلال العقود السابقة، وعلى الرغم من كل ذلك، فإن هذا الاعتماد على سلعة النفط يمثل أخطارا كثيرا منها:

أولا: أن النفط الخام سلعة قابلة للنضوب ولا يمكن الاعتماد عليها دوما في توليد الدخل.

ثانيا: أن القطاع النفطي كصناعة تصديرية، تجعل الاقتصاد مفتوحا يجرى التحكم فيه من قبل الأسواق العالمية. وهذا ينعكس في أن الإيرادات التي يدرها القطاع النفطى لا تتصف بالثبات، وذلك لكونها عرضة لتقلبات الأسعار التي تتحكم بها عوامل خارجية ليس للاقتصاد الوطني تأثير عليها. وخير دليل على ذلك هو انعكاس التقلبات الهائلة التي حدثت في أسعار النفط العالمية على الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون خلال الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٨٥، وبالتالى على الأداء الكلى لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعلى الرغم من أن دول الخليج العربية تنتمى إلى منظمتى الأوبك والأوابيك، فلم يكن لكلتيهما تأثير كبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبشكل خاص، في عقد الثمانينات، حيث ظهرت دول نفطية كثيرة جديدة لا تنتمى إلى أوبك ولا الأوابيك، مما يعنى ازدياد عرض النفط وانخفاض درجة الاعتماد على نفط الأوبك. ثم إن الدول الصناعية يزداد إنتاجها من النفط وتحاول بصفة مستمرة تطوير الآلة والأنسان اللذين يقتصدان في استهلاك النفط، كما أنها تحاول جاهدة إيجاد وتطوير بدائل للنفط حيث نجحت في ذلك نجاحا نسبيا ومحدودا جدا في مجال الطاقة. حيث أن استهلاك الطاقة ازداد عالميا من حوالى ١٥٠ مليون برميل نفط مكافىء عام ١٩٨٥، حيث كانت حصة النفط من اجمالى استهلاك الطاقة هذا ٣٩,٣٪ إلى حوالى ١٦٤ مليون برميل نفط مكافىء عام ١٩٨٨، حيث كانت حصة النفط منه ٣٨,٦٪. مما يعنى أن درجة الاعتماد على النفط بشكل عام، وخصوصا في مجال الطاقة، تنخفض بدرجة بطيئة جدا وذلك نظرا لصعوبة تطوير البدائل(١٣).

هذا ولو نظرنا للبعدين الاستراتيجي والسياسي للنفط لاستطعنا القول بأن دول الأوبك ـ في الحقيقة ـ **آخذة للسعر وليس صانعة له**. فهى ـ كما نرى ـ لا تملك قرار التحكم في انتاج النفط (عرضه)، ولا قرار استهلاك النفط (الطلب عليه ولو جزئيا) وذلك نظرا للأهمية العالمية لهذه

السلعة الاستراتيجية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. فالأوبك إذن ليست احتكار قلة، كما وصفها بعض الأقتصاديين.

ثالثا: ينعكس توجه الاقتصاد وانفتاحه إلى الخارج والذي تسببه الإيرادات النفطية في الاعتماد شبه الكلي على الواردات لتوفير جميع الاحتياجات الضرورية بما في ذلك قوة العمل، وذلك بسبب ضعف الطاقة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية الاخرى، ولهذا قامتا السياسة التجارية في الخليج على مبدأ حرية التجارة، فلا تزيد الرسوم الجمركية فيها على ٥٪ من قيمتها. وتبرز خطورة ذلك إذا ما علمنا أن مجموع واردات دول مجلس التعاون قد بلغت عام ١٩٨٩ ما قيمته نحو ٦١ بليون دولار، علي حين لم تزد الصادرات عن ٤ ,٦٩ بليون دولار في نفس العام (١٤).

رابعا: تكمن الخطورة أيضا في حقيقة أن علاقة الصناعة النفطية باقتصاديات بلدان المجلس بصورة خاصة تقتصر على كونها علاقة مالية بما تهيئه من عوائد تجبيها هذه البلدان من تصدير مادة الخام. وحيث أن هذه العوائد لا تعدو أن تكون ناتجة عن تغيير شكل الأصل الطبيعي (وهو النفط والغاز) الذي تمتلكه البلدان النفطية إلى أصل مالى سائل، من دون المرور بقاعدة إنتاجية متينة بروابط إنتاجية أمامية وخلفية. أو تشغيل حجم كبير من قوة العمل.

خامسا: أن الاعتماد وحيد الجانب على النفط من شأنه أن يولد نتائج اجتماعية سيئة تكمن في زرع بذور الاتكال واللامسؤولية، وتغذي أنماطا استهلاكية ومسرفة يجرى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج مما يعمق بدوره من اعتماد الاقتصاد على الخارج.

من هنا تأتي أهمية توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل التي أجمعت عليها دول مجلس التعاون الخليجي، كضرورة ملحة تهدف إلى تحويل ثروة النفط إلى وسائل انتاجية قادرة على خلق وتجديد الثروة والإنتاج بصورة مستمرة إن نصيب الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في معرض رسمها لأول أهداف التنمية الاقتصادية على: (تنوع مصادر الدخل بتخفيض الاعتماد على النفط تدريجيا بحيث تنخفض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالى، وفي تمويل النفقات العامة الجارية والإنشائية، ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، وإيرادات الميزانية العامة وإيرادات التصدير بما يعوض تخفيض الاعتماد على النفط).

ولتحقيق هذا الهدف يبرز دور قطاع الصناعة التحويلية باعتباره محط الرجاء إذا أريد لتنويع مصادر الدخل أن تتحقق على نحو فعال.

إمكانات النمو الصناعي في التنمية الصناعية لدول مجلس التعاون

١ ـ رأس المال ومساهمته في التنمية الصناعية : وهنا تأتي مشكلة الدور الفعال الذي يلعبه تصدير رؤوس الأموال الخليجية إلى البلدان الصناعية المتقدمة والمتطورة، وبقاء الدول الخليجية معتمدة على الاستيراد فقط دون محاولة التحرك الجدى لاستغلال هذه الامكانية ـ امكانية التصرف في الأموال المصدرة وتحويلها صناعيا إلى دول القاعدة الكفيلة بتحويل المجتمع من مجتمع مستهلك فقط، ويشكل سوقا للخدمات، إلى مجتمع منتج وسوق للتداول الصناعي، إضافة إلى مركزه المالي.

لقد بدأت الكويت بشكل خاص تصدير رؤوس الأموال قبل الاستقلال مباشرة، ولعب هذا التصدير المالى دورا بارزا في السوق العالمية، حيث كان ظاهرة جديدة، أن تقوم دولة صغيرة بتصدير رؤوس الأموال من عائدات النفط، لتأخذ دورا مهما في الاستثمارات المالية العالمية، ولكن يلاحظ أن هذا الدور المهم في الاقتصاد العالمي والذي لعبته الكويت، لم يعطها مجال تقرير: أين تستثمر رؤوس الأموال المصدرة. كما أن ترك هذه الأموال كودائع ومن المفهوم أنه لايعطى المودع حق تقرير طرق استخدام الوديعة ـ فإن تصدير رؤوس الأموال لايتجاوز معاملتها إلا كوديعة ثابتة، وظلت استثمارات تنموية خارج الكويت، بل خارج الخليج العربى، ولا شك أن الكويت قد عانت الكثير من جراء استثماراتها التى كانت مردوداتها محدودة، لا تقوم بأى دور في تطوير الاقتصاد الكويتي الداخلي أو الاقتصاد الخليجي، وهذه التجربة تجدها تكرر نفسها على مستوى دول المنطقة. حتى أصبح من المتعارف عليه في الأسواق المالية العالمية أن رؤوس الأموال الخليجية لها الدور المؤثر في أسواق البورصة والمضاربات غير أن المفارقة الغريبة هي أن هذه الأموال لا تملك قاعدة اقتصادية ــ صناعية، مما يعنى أن هذه الأموال لا تملك القدرة على التحكم الذاتى، وانما هى خاضعة لتحكم القاعدة الأساسية التي ترتكز على اقتصاد قوى يوجه من قبل الاحتكارات، ويتحكم في اسعار العملات، وقد حذر الاقتصاديون العرب من الأخطار والأضرار الكثيرة التي تتعلق بعملية الاستثمارات المالية العربية في الخارج، حيث إن تلك الاستثمارات تتدهور قيمتها بفعل معدلات التضخم العالمية في الدول الصناعية كما تتعرض للمكائد المدروسة والمصادرات في أوقات الأضطرابات. كما حذروا من الآثار السلبية لتلك الاستثمارات على عملية التنمية الاقتصادية محليا، وإذا كانت لا توجد إحصاءات دقيقة لتقدير حجم رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج لوجود نظام سرية المصارف، فإن التقديرات تعطيها نحو ٨٠٠ مليار دولار أمريكي (١٥).

٢ ـ الطاقة المحركة: تعد الطاقة العمود الفقري للصناعة لتمدها بمستلزماتها الأساسية. وقد أدى تطور انتاج النفط الى ايجاد مصادر متوافرة للطاقة متمثلة في الغاز الطبيعي والنفط.

٣ ـ السوق وطاقته الاستيعابية: تعد أسواق الدول الاعضاء منفردة غير مشجعة لقيام المشروعات الانتاجية وذلك لضألة اسيتعابها للمنتج على أساس الطلب والعرض، والذي يحكمه الواقع السكاني. وعليه فإن التكلفة في أي حال من الأحوال تشير إلى أن المستورد من السلع يكاد يكون أرخص نسبيا من المنتج محليا عند حصول المستهلك عليه، وذلك لعدة أسباب معروفة ترتبط أساسا بحجم السوق. لذا فإن عملية التنسيق بهدف التكامل تتطلب اعتبار تلك الأسواق سوقا واحدة لها سماتها الخاصة، وبقدر ما تتطلب من دراسة شاملة لجميع جوانبها تتطلب أيضا مسحا شاملا لاحتياجاتها، والسوق الخليجية مجتمعة يعد عاملا مشجعا لقيام المشروعات الإنتاجية الكبيرة، وهذه الأخيرة تهيىء الفرصة لاستخدام أحدث درجات التكنولوجيا، إضافة إلى الحصول على مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق وفورات الحجم التي تتمثل بالانتاجية العالية، والتكاليف المنخفضة، وما يترتب على ذلك من قيام مشروعات أخرى على أساس التخصص الأفقي والرأسي للمشروعات القائمة فعلا، إذ أن السوق المنفردة لم تكن تسمح بقيامها أصلا. ولنضرب مثلا بصناعة الألمونيوم في البحرين، إذ تنتج (آليا) اليوم ٤٦٥ ألف طن سنويا، على حين أن الصناعة المحلية لا تتعامل إلا مع ما يقرب من ١١ ألف طن سنويا، ومن ثم كان لا بد من التصدير، أو إقامة صناعات تكميلية تستهلك الباقي (١٦)، فلو كانت سوقها لدول مجلس التعاون وليس للبحرين فقط، لما كان هناك فائض!

المقومات السياسية والأمنية

من أجل التاريخ، نود أن نشير إلى أن الوحدة الخليجية والأمن الخليجي وغيرها من التغيّرات لم يعرفها الخليج إلا بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١، لأن حراسته وأمنه كانت مهمة بريطانيا ولم تكن مهمة أقطاره (١٧). وأحسّت دول الخليج أنه ما من دولة منها تستطيع منفردة المحافظة على كيانها أو الدفاع عن ثروتها النفطية في مواجهة الأطماع، ومن ثم كان لا بد من مواجهة التحديات بتفكير وتخطيط جديدين، وتجلت ارهاصات الوحدة في قيام اتحاد الإمارات العربية في ديسمبر ١٩٧١، بعد أكثر من ثلاث سنوات من المفاوضات التي انتهت بقيام اتحاد الإمارات العربية، وانسحاب كل من قطر والبحرين وإعلان استقلالهما منفردين،

بعد أن كان من المفروض أن يكونا في هذا الاتحاد.

ولكن الحدث الآخر الذي يعد من معالم تاريخ الاقليم في نفس ذلك العام هو احتلال إيران لجزر طنب وأبى موسى، وتعيين نفسها حارسا على الخليج دون مشاورة أو تفاهم مع بقية أقطاره ومما أثار قلق جيرانها، وكانت حجتها في هذا أن هذه الجزر قريبة من مضيق هرمز، وأن احتلال أي قوة معادية لها معناه خنق إيران، وذلك بمنع تدفق نفطها إلى الخارج(١٨). وبدأت الاتصالات بين الحكومات الخليجية فيما يختص بأمن الخليج والأوضاع فيه، وأحس الشاه بتفوق إيران العسكرى، واقترحت إيران نوعا من التعاون الدفاعى عن الخليج، وأنه لابد أن يكون هناك دفاع جماعى، وأصبح من المتفق عليه في بعض العواصم الخليجية ضرورة انعقاد مؤتمر قمة خليجي وقام شاه إيران بزيارة الرياض عقب وفاة الملك فيصل، وناقش حينئذ قضية الأمن الخليجي، وأعقبها زيارة وفدين على مستوى عال: من السعودية برئاسة ولي العهد الأمير فهد، ومن البحرين برئاسة رئيس الوزراء الشيخ خليفة لإيران مؤكدين الحاجة إلى اتفاق أمن(١٩)، وانتهز وزراء خارجية الخليج اجتماعهم في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي بجدة في يوليه ١٩٧٥، وتبنوا عقد مؤتمر تطرح أمامه ستة موضوعات هي(٢٠):

١ ـ ابعاد القوى الأجنبية عن الخليج

٢ ـ اتفاقية عدم اعتداء بين دول الخليج

٣ ـ ضمان سيادة دول الخليج وحل النزاعات بينها داخليا

٤ ـ التعاون ضد المؤمرات، وفي شؤون المخابرات فضلا عن التعاون العسكري

٥ ـ حرية الملاحة في الخليج

٦ ـ تقسيم مياه الخليج بين دوله وتحديد الرصيف القاري

ولكن لم يحدث تقدم كبير، ذلك أن بعض دول الخليج كانت مشغولة بمشكلاتها الداخلية، كما أن بعض الدول فضلت أن تحسم منازعات الحدود بينها وبين جيرانها قبل الدخول في أى إتفاق جماعى(٢١). ويضاف إلى هذا الشك في الدور الذي تريد أن تلعبه إيران في الخليج، وخاصة أن الشاه أخذ يعزز طموحه السياسي بالقوة العسكرية لاستخدامها حين الضرورة، وأنه ينظر إلى إيران على أنها الوريث الطبيعى لبريطانيا في الخليج. وأن الولايات المتحدة الأمريكية راضية عن هذا، وهي ملزمة بمقتضى الاتفاق المعقود بينهما عام ١٩٧٢ بمده بما يشاء من

المعدات الحربية. وعقد مؤتمر آخر لوزارء الخارجية في مسقط عام ١٩٧٦، ولكن لم يصل فيه وزراء الخارجية إلى اتفاق فيما يختص بأمن الخليج، وكان الخلاف كبيرا بين إيران والعراق بصورة خاصة. وكان من الأمور المحرجة إسقاط طائرة فانتوم إيرانية في أراضي اليمن الجنوبي. مما يدل على الوجود العسكري الإيرانى في عمان. وكان فشل مؤتمر مسقط معناه أنه برغم المصالح المشتركة. والمشاورات العديدة ما يزال هناك نوع من الشك والخلاف بين إيران والدول العربية الخليجية.

والآن مازالت إيران عام ١٩٩٢ تكرر السبعينيات، ثم كانت أزمة الخليج الأخيرة سواء في مقدماتها أو نتائجها، وربما وجودها قد حقق ثوابت وحقائق رئيسية فيما يختص بالأمن منها:

أولا: عجز أقطار المنطقة منفردة عن تحقيق أمنها القطري ناهيك بأمنها الإقليمي برغم سياسة التسلح الباهظة ومديونياتها، والتي كانت في كثير منها عبئا على برامج التنمية، ومن ثم فلكى يتحقق أمن المنطقة وأقطارها وشعوبها كان لابد من التفكير الآخر، أي البحث عن الأمن الجماعى ـ الأقليمي والقومي ـ فأقطار المنطقة بحجمها وإمكاناتها تعجز عن تحقيق الأمن لها بمفردها، ولا خيار لها غير الأمن الجماعي.. أي الأمن المشترك(٢٢).

ثانيا: أن الخيار العسكرى للأمن واستقراره دون الأمن الحضارى الشامل ـ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.. إلخ ــ ثبت قصوره وفشله على مستوى برامج وتجارب حالات كثيرة وأقطار شتى في ان مآله الاخفاق لظروف المنطقة، وموقعها ودورها، حيث تتنازعها المصالح وقواها الدولية والاقليمية، فالخيار العسكرى إن لم يكن مقرونا ضمن استراتيجية شاملة للأمن أي بأمن حضاري شامل فلن يحقق المطلوب منه، بل لعله يشكل نقطة ضعف وعجز في قضية الأمن وبرامجه.

ثالثا: تشكل التركيبة السكانية الحالية لأقطار المنطقة بتنوعها الكبير حالة ضعف في برامج الأمن وحالة انكشاف له، بل هي تشكل فتيل صراع مضاد للأمن وألغاما يمكن أن تتفجر في أى لحظة، إن لم نتداركها ونضع لها حلاً ضمن استراتيجية اقليمية وقومية للأمن المشترك، يكون من ضمن برنامجها معالجة جوانب العمالة والجوانب السلبية المدمرة، مما يفرض على المؤسسات السياسية وبرامج التنمية في المنطقة العمل الجاد والمستمر للخروج من هذا المستنقع والمأزق الأمني، وحل هذه الاشكالية التى تواجه امن المنطقة وبرامج التنمية فيها، بل ووجودها المهدد في ظل توجه دولي نحو استغلال مثل تلك الظاهرة وإفرازاتها في تحقيق أهداف الدول الكبرى، نحو تغيير خريطة المنطقة وهويتها، بل والهيمنة على مواردها وإمكاناتها، وربما الارتكاز على

إفرازاتها ووجودها ـ أى العمالة الأجنبية ـ كمدخل نحو تغيير خريطة المنطقة العربية السكانية المواطنة في وسط بحر هذا التنوع البشرى والثقافي ويمثل الأمن القطري والجزئى ـ الأمن غير الشامل ـ والتركيبة السكانية الحالية وتنوعها البشرى والثقافى عقده النقص والخلل العام في بنية واستراتيجية الأمن الإقليمي للمنطقة . وعامل تهديد لجميع جهود الأمن الحقيقى وللسيادة وكذلك لبرامج التنمية ما لم نتداركها قبل فوات الآوان .

وليس من شك في أن البنية الاقتصادية المتماثلة تدعو إلى التنسيق وتوحيد الجهد والمال للحصول على عائد أكبر، وقد رأينا في معظم دول الخليج أن البنية الاقتصادية الأحادية الانتاج والتصدير وبؤرتها النفط ، وأنها تتشابه في محدودية النشاط الزراعى باستثناء عمان ، وأن أملها في الصناعة كبير، لكى تنوع من قاعدتها الاقتصادية وتضيف مهارات جديدة لسكانها بجانب التدريب الإداري ، وهي جميعا من الأمور اللازمة للنمو الاقتصادي . وتشير الدراسات الحديثة على أن نمو الانتاج الذي شهدته الاقتصاديات الحديثة نتج عن تنمية القوى العاملة على مستوى رفيع . فضلا عن ادخال التكنولوجيا الحديثة . كذلك تتشابه في أن الحكومات هي المسؤولة عن تنشيط القطاعات الإنتاجية ، فبرغم إمكانات نجاح بعض الصناعات كالأسمنت مثلا ، لم ينجح الحكومات في جذب رأس المال الخاص لها ، لأنه اتجه إلى التجارة «تسعة اعشار الرزق فيها دون خبرة تكنولوجية ، ودراسات اقتصادية ، ومخاطرات مالية» . وتتشابه البنية الاقتصادية ايضا في اعتمادها الى درجة كبيرة على العمل المهاجر إليها وعلى كثافة رأس المال ، ومن ثم كانت مشكلاتها الاقتصادية واحدة . إذن لابد من التنسيق والاتفاق لحل هذه المشكلات بدلا من ان تصبح متنافسة اقتصاديا .

ثانيا : الإنجازات

أولا: في الميادين غير الاقتصادية :

١ ـ المساهمة الفعالة للمجلس كدول وكإطار لايقاف الحرب العراقية الايرانية فقد عمل المجلس دون هوادة أو كلل على الاتصال بجميع الأطراف وعقد اللقاءات والدعوة للاجتماعات ابتداء بأطراف النزاع ثم بالدول العربية ثم الاسلامية ثم دول عدم الانحياز ثم الأمم المتحدة ، وأخيرا بمجلس الأمن إلى أن حصل على القرار ٥٩٨ الذي أوقفت بموجبه الحرب ، والذي أشار أحد بنوده إلى دخول دول المنطقة في ترتيبات أمنية مستقبلا تضمن أمنها واستقرارها . ولم يكتف المجلس بذلك بل استمر في اتصالاته وضغوطه لكي تستمر المفاوضات بين الجانبين للوصول إلى

سلام دائم.

٢ ـ تجنيب دول المجلس الانزلاق كطرف في الحرب العراقية الايرانية: لقد كانت الإغراءات والاستفزازات والضغوط لا حد لها، إلا أن التشاور المستمر بين دول المجلس وتوحيد مواقفها قد جنبها هذا المنحدر.

٣ ـ تكثيف التعاون العسكري وعلى الأخص في مجالات التدريب والاتصالات وتبادل المعلومات والتصنيع الحربي وانشاء قوة رمزية مشتركة.

وتوجت تلك المجالات الإيجابية بالموقف الموحد لدول المجلس تجاه الغزو العراقي لدولة الكويت، ودعمها بكل السبل إلى أن تم تحريرها.

ثانيا: في الميادين الاقتصادية:

وقبل الدخول في التفاصيل يجب أن يتضح ما يلي:

فالاتفاقية الاقتصادية الموحدة تورد أحكاما خاضعة لاتفاقات تدريجية لاحقة مثل المادة الثامنة التى تقول: «تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز..». فتضع الأمانة العامة مشروعات القواعد التطبيقية لمساواة المواطنين في كل مجال من المجالات المختلفة كالتجارة والصناعة والزراعة والمهن والحرف والتعليم والصحة.. إلخ، ثم تناقش هذه القواعد من قبل لجان فنية ثم اللجان الوزارية المختصة ثم المجلس الوزاري المكون من وزراء الخارجية، وبعد الاتفاق عليها من قبل الجميع، ترفع للمجلس الأعلى للمصادقة عليها. وبعد ذلك يصدر عن كل دولة عضو، قوانين وقرارات داخلية تقضي بتنفيذ هذه القواعد لديها، وعند الوصول إلى هذه المرحلة يعتبر القرار في حيز التنفيذ.

وعلى ضوء هذا يمكن أن نورد الانجازات الاقتصادية فيما يلي:

المحور الأول: المواطنة الاقتصادية أو المساواة في المعاملة:

١ ـ السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة معظم الأنشطة الاقتصادية، ومساواتهم تدريجيا بمواطني الدول التي يمارسون فيها هذه الأنشطة، وكذلك

السماح لجميع الحرفيين وغالبية المهنيين بمن فيهم من الاستشاريين بممارسة حرفهم ومهنهم بدول المجلس، ومعاملتهم نفس معاملة مواطني الدولة العضو المضيفة. ويشمل ذلك ضمن ما يشمل تجارتي الجملة والتجزئة. وتجرى المشاورات حاليا للسماح للمواطنين بممارسة الوكالات وكذلك إقرار ما تبقى من الأنشطة.

٢ ــ إعطاء مواطني دول المجلس الحق في الحصول على قروض من البنوك والصناديق الصناعية، وقد بلغ عدد المستفيدين من مواطني دول المجلس من الاقتراض من مؤسسات الإقراض الصناعي حتى نهاية عام ١٩٩١ أكثر من ٤٠ مشروعا مشتركا بقيمة بليون وأربعمائة مليون ريال سعودي(٢٣).

٣ ـ السماح لمواطني دول المجلس بتملك العقار لغرض السكن، وقد استفاد من هذا القرار ما يقرب من ستة آلاف عائلة بمختلف دول المجلس، ٣٨٪ منهم تملكوا في دولة الامارات العربية المتحدة(٢٤).

ويجرى حاليا مراجعة تنظيم تملك العقار لتحسينه وتسهيله لكي يتمكن المواطن من تملك أكثر من قطعة وعدم حصر ذلك بالسكن فقط، بل سوف يمتد إلى التملك لغرض ممارسة الانشطة الاقتصادية والاستثمار.

٤ ـ مساواة مواطنى دول المجلس في المعاملة الضريبية ومعاملتهم ضريبيا معاملة مواطني الدولة العضو التي يمارسون فيها النشاط الاقتصادي والاستثماري(٢٥).

٥ ــ السماح لمواطني دول المجلس بتملك الأسهم بحيث يبدأ تدريجيا بالسماح لهم بتملك أسهم الشركات المشتركة والشركات الجديدة العاملة في مجالات الأنشطة الاقتصادية التي تم السماح بممارستها، وتعمل اللجنة الفنية الآن للوصول إلى فهم مشترك لتوسيع المجالات وزيادة الشركات التي يسمح لمواطني دول المجلس بالمساهمة بها، وقد بلغ عدد الشركات التي يحق للمواطنين تملك أسهمها ١٣٣ شركة(٢٦).

ومما هو جدير بالذكر أن اندماج الشركات في دول مجلس التعاون أصبح يشكل ظاهرة داخل كل دولة، والمقصود بالاندماج هناك أن تنضم عدة شركات متشابهة في نشاطها حتى تتكامل هذه الأنشطة بصفة عامة، وذلك لتفادى المنافسة المدمرة والاستفادة من مزايا الحجم الكبير، كما حدث في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٤ حين اندمجت ثلاثة بنوك في دبي تحت اسم بنك الإمارات الدولي، واندمجت ثلاثة بنوك في ابوظبى تحت اسم بنك أبوظبى التجارى،

وتم في البحرين عام ١٩٨٥ دمج مؤسستين كبيرتين للاستثمار هما: المجموعة البحرينية الكويتية للاستثمار ومركز البحرين الدولى للاستثمار، وفي عام ١٩٩١ تم دمج ثلاث شركات للألبان في السعودية، كما تم الاعلان في اوائل عام ١٩٩٢ عن دمج شركة الاسمنت السعودية مع شركة الاسمنت السعودي البحريني في شركة واحدة هي شركة الإسمنت السعودي المتحدة(٢٧). وليس من شك أن هذا الدمج الداخلى داخل كل قطر سيتبعه دمج على مستوى أقطار مجلس التعاون بعد أن عرفت مزاياه.

٦ ــ إلغاء الرسوم الجمركية بين دول مجلس التعاون على السلع ذات المنشأ الوطني، وتم تعريف المنتج ذى المنشأ الوطني باعتباره المنتج الذي لا تقل نسبة ملكية مواطن الدول الاعضاء في رأس مال المنشأة المنتجة له عن ٥١٪، ولا تقل القيمة المضافة عن ٤٠٪ من قيمته النهائية عند إتمام انتاجه، وأدى ذلك إلى انسياب التجارة البينية بين دول مجلس التعاون من ٤٪ عام ١٩٨٣ إلى ٧٪ عام ١٩٩١.

٧ ـ اتفاق الدول الأعضاء على نظام موحد للحماية الجمركية للمنتجات الصناعية الوطنية ذات المنشأت الوطني، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية لها أمام المنافسات غير العادلة ضدها من المنتجات الأجنبية، وتوجيه الاستثمارات والموارد الأخرى نحو منتجات صناعية تتفق مع أولويات برامج التصنيع المحلية أو التكميلية.

وبصدور النظام الموحد للحماية الجمركية روعي ألا تمنح الحماية لأي منتج صناعي ذي منشأ وطني يقل رأس المال الوطني في المنشأة المنتجة له عن ٥١٪، أو تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجه في دولة أو أكثر من دول مجلس التعاون عن ٤٠٪ من قيمته النهائية عند إتمام إنتاجه، وهكذا قررت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ما يلي:

أ ـ يكون الحد الأدنى للرسوم الجمركية المفروضة على السلع الأجنبية الواردة لدول مجلس التعاون هو ٤٪.

ب ـ يكون الحد الأعلى لهذه الرسوم ٢٠٪ وذلك اعتبارا من الأول من سبتمبر ١٩٨١(٢٨).

٨ ـ السماح للمنتجين الطبيعيين والاعتباريين بتصدير منتجاتهم إلى أية دولة عضو مباشر ودون الحاجة إلى وكيل محلي.

٩ ـ السماح للوحدات الإنتاجية بفتح مكاتب ترويج لمنتجاتها وخدمات زبائنها دون الحاجة لوكيل محلي.

١٠ ـ إعطاء الأولوية في المشروعات الحكومية والمشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني .

١١ ـ معاملة وسائط النقل المملوكة لمواطني دول المجلس معاملة وسائط النقل الوطنية في اثناء مرورها بأية دولة عضو، وإقرار نظام موحد للعبور (الترانزيت) ـ تجرى الآن مراجعته وتحسينه .

١٢ ـ منح التسهيلات اللازمة للبواخر والسفن المملوكة لأي من الدول الأعضاء أو مواطنيها ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية .

١٣ ـ تحقيق المساواة في المعاملة في مراحل التعليم الابتدائى والمتوسط والثانوي والسعى لتحقيق المساواة في التعليم الجامعى، وتوحيد المعاملات في الشهادات والوثائق الدراسية لمراحل التعليم الابتدائي والمتوسط الثانوي .

١٤ ـ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين والزائرين معاملة المواطن عند مراجعتهم للمراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات العامة .

والمحور الثاني : يركز على وضع وتقريب وتوحيد السياسات لدول المجلس (٢٩) :

يكتسب هذا المحور أهمية خاصة باعتبار دول المجلس دولا نامية، عليها في الوقت الذي تزيل فيه الحواجز أن تخطط تخطيطا مشتركا للتنمية وترسم سياسات مشتركة تكون في البداية تأشيرية، ثم تتحول بعد التقييم والمراجعة إلى سياسات وطنية . وفي هذا الإطار تم إقرار الوثائق التالية :

١ ـ أهداف وسياسات خطط التنمية

٢ ـ السياسة الزراعية المشتركة

٣ ـ الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية

٤ ـ نظام الاقراض البترولي

٥ ـ خطة الطوارىء الإقليمية للمنتجات البترولية وتبادلها بين دول المجلس

٦ ـ أهداف وسياسات التفاوض مع الدول والمجموعات الاقتصادية

٧ ـ خطة التنمية الثقافية

٨ ـ السياسات والمبادىء العامة لحماية البيئة بدول المجلس

٩ ـ توحيد أسعار ورسوم الخدمات بما في ذلك الوقود

وقد قامت الأمانة العامة بإجراء العديد من الدراسات بمساعدة مؤسسات متخصصة محلية ودولية حول تنسيق سياسة أسعار الصرف بين عملات دول المجلس، وكذلك تنسيق السياسات المالية وعلى الأخص أهداف وإجراءات إعداد وتنفيذ الميزانيات العامة، ونأمل أن تتحول هذه الدراسات في القريب العاجل إلى خطوات عملية وفق برامج زمنية محددة.

المحور الثالث: هو تطوير مبدأ الاعتماد المتبادل ليس فقط عن طريق زيادة تبادل السلع وتسهيل انسيابها، وإنما أيضا عن طريق الاعتماد المتبادل على الهياكل الأساسية القائمة وتطويرها لكي تقوم بهذا الدور. ولا شك في أن هذا التطوير تكتنفه على الأقل صعوبتان: الأولى: هي أن الهياكل الأساسية الحالية بنيت في السابق من منظور وطني بحت، والثانية: هي أن معظم هذه المنشآت بنيت في سنين الطفرة.

وبمساعدة مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية تمت دراسة مختلف الهياكل الأساسية من طرق ومطارات وموانى واتصالات وكهرباء وتحلية. وبعد التحليل الدقيق لهذه الدراسات توصلت دول المجلس إلى وضع برامج تعمق الترابط فيما بينها، وتشجع الاعتماد المتبادل على هياكلها الأساسية. من هذه البرامج التي تم إقرارها ما يلي:

١ ـ استكمال التوسعات في كل من دبي ومطار أبوظبي ومطار الدوحة وميناءى قابوس بسلطنة عمان وسلمان بدولة البحرين.

٢ ـ استكمال وصلات الطريق البري المباشر وعلى الأخص تلك التي داخل المملكة العربية السعودية أو ضمن حدود دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣ ـ إنشاء لجنة تأسيسية لمتابعة استكمال شبكة الربط الكهربائى بين أربع من دول المجلس، وإقرار الدراسة الاقتصادية والفنية لهذا المشروع الحيوي.

٤ ـ استكمال ربط شبكة الاتصالات بين دول المجلس بكابلات محورية وتطوير هذه الشبكة مستقبلا .

ولتسهيل الاستخدام المشترك للهياكل الأساسية تم الاتفاق على طرق التحاسب بين أنظمة الاتصالات بدول المجلس، ووضع بوليصة موحدة للشحن البحري تطبق في جميع موانى دول المجلس، وتضاعف عدد الرحلات الجوية بين المطارات الرئيسية قبل الغزو العراقي لدولة الكويت، واتفقت شركات الطيران على صناديق مشتركة لتقاسم حصيلة النقل الجوي بين هذه المطارات ـ كما تدرس حاليا دول المجلس مشروعات لنقل وتوزيع الغاز، ونقل البترول الخام عبر أنابيب مشتركة إلى منافذ جديدة، و إنشاء محطة رئيسية لتوليد الكهرباء .

الخطة الثمانية ١٩٩٢/ ١٩٩٩

أقر قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورات سابقة ضرورة وضع برنامج زمني للعمل الاقتصادي المشترك، وتكليف الأمانة العامة لعرضه على الجهات المختصة وتفويض المجلس الوزاري بإقراره ومتابعة تنفيذه، لذلك بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطبيق برنامج التعاون النقدي والمالي والجمركي الذي وضعته لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثلاثين، والذي يغطي الأعوام الثمانية من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٩، وذلك في إطار الجهود المبذولة لاستكمال إنشاء سوق خليجية مشتركة والاتفاق على سياسة تجارية موحدة. كما وضعت لجنة التعاون التجاري في اجتماعها السادس عشر في شهر نوفمبر من عام ١٩٩١ برنامج العمل التجاري للأعوام الأربعة ١٩٩١ ـ ١٩٩٤ .

المرحلة الأولى ١٩٩٢/ ١٩٩٦ :

أوضح بيان الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن برنامج التعاون النقدى والمالي والجمركي للأعوام الثمانية المقبلة ينقسم إلى مرحلتين: الأولى من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦ .

برنامج ١٩٩٢ : بحث تطبيق النظام المنسق للتصنيف الجمركي والاتفاق على نظام موحد للجمارك بدول المجلس، وتوحيد وتقريب الأنظمة والتشريعات المصرفية بالدول الأعضاء وتخفيض ضوابط ممارسة الأنشطة. كما يتضمن موضوعات فرعية مثل توحيد الزي الخاص

بموظفي الجمارك بدول المجلس. ولقد شمل برنامج عام ١٩٩٢ استكمال دراسة السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة الوكالات التجارية، وتقييم ضوابط ممارسة تجارة التجزئة بهدف تطويرها، وتقييم القواعد الموحدة لتملك مواطني دول المجلس لأسهم شركات المساهمة ونقل ملكيتها، ودراسة إمكانية المشاركة في المعارض الدولية بصورة مشتركة ودراسة مشروع نظام موحد للسجل التجاري.

ويتضمن **برنامج ١٩٩٣** تقييم القانون الموحد الاسترشادي للإشراف والرقابة على أعمال التأمين ودراسة إمكانية إنشاء سوق اقليمية مشتركة للأسهم. كما يشتمل هذا البرنامج على موضوعات أساسية مثل اعتماد تطبيق تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، وتطبيق نظام موحد لإعادة الرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية المعاد تصديرها، وتوحيد الحوافز والإعانات الممنوحة للأنشطة والمهن والحرف المسموح بممارستها بدول المجلس، وتنسيق برامج المساعدات الإقليمية والدولية وسياسات منح القروض الإنمائية الخارجية، واعتماد شروط وقواعد التفاوض في مجال التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

ويبحث **برنامج عام ١٩٩٤** موضوعات أساسية مثل توحيد المراكز الجمركية بين دول المجلس، والسماح للبنوك التجارية بفتح فروع لها في الدول الأعضاء، وتنسيق اقامة المؤسسات المصرفية المشتركة داخل دول المجلس وخارجها.

ومن أهم **برامج عام ١٩٩٥** السماح لمواطني دول المجلس بالحصول على قروض من جميع بنوك وصناديق الإقراض الحكومي، إضافة إلى القروض الصناعية التي سبق إقرارها، واعتماد إلزامية تطبيق النظام الموحد لاستثمار رأس المال الأجنبي بدول المجلس.

المرحلة الثانية ١٩٩٦/ ١٩٩٩

تشمل المرحلة الثانية من برنامج التعاون النقدي والمالي والجمركي، والتي تبدأ عام ١٩٩٦ تقريب الأنظمة والتشريعات الضريبية وتنسيق أسعار صرف عملات دول المجلس، وإطلاق حرية تملك العقار ليس فقط للسكن كما هو معمول به حاليا وإنما لممارسة الأنشطة والاستثمار أيضا. ويتضمن برنامج عام ١٩٩٨ تنسيق الأنظمة والبرامج الاستثمارية لدول المجلس وإيجاد وتطبيق نظام موحد للمشتريات الحكومية، وبحلول عام ١٩٩٩ يكون توحيد عملات دول المجلس وإزالة المراكز الجمركية بين دول المجلس من أهم البرامج التي يشهدها عام ١٩٩٩.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل التجاري للأعوام الأربعة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٤ ، شمل برنامج ١٩٩١ تسهيل وتنشيط التبادل التجاري وتقييم العوائق التي تواجه ذلك، وتعزيز القدرة التفاوضية الجماعية مع الأطراف الأجنبية في مجال استيراد احتياجات الدول الاعضاء الأساسية، وكذلك في مجال تصدير منتجاتها الرئيسية ومتابعة موضوع إنشاء شركة إقليمية مشتركة لإعادة التأمين بدول المجلس، ومتابعة إنشاء للشركات والمؤسسات الإنتاجية بدول مجلس التعاون بفتح مكاتب للتمثيل بالدول الأعضاء والذي تم إقراره.

نماذج للاتفاقيات المشتركة

من هذا المنطلق، وتحقيقا للأهداف المتوخاة من تأسيس مجلس التعاون، فقد أبرمت اتفاقيات ثنائية وجماعية، وأسست شركات وأنشئت وأدمجت عدة مشروعات بين دول المجلس على النحو الآتي: (٣٠)

١ ـ الاتفاقية الثنائية:

ضمن هذا الإطار تم عقد العديد من الاتفاقيات بين دول المجلس، والتي تعطي الدولتين المتعاقدتين أفضلية في المعاملة للسلع المصنعة لديها، وفيما يأتي نورد بعضا من هذه الاتفاقيات التي تناولت حرية حركة البضائع ورأس المال وأرباح المشروعات المشتركة وإلغاء الرسوم الجمركية على حركة السلع ذات المنشأ المحلي وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة.

- الاتفاقية الموقعة بين الكويت والمملكة العربية السعودية عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥
- الاتفاقية الموقعة بين قطر والمملكة العربية السعودية عامي ١٩٧١ و١٩٧٣
- الاتفاقية الموقعة بين الكويت والبحرين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٨
- الاتفاقية الموقعة بين سلطنة عمان والكويت عام ١٩٧٢
- الاتفاقية الموقعة بين الكويت والامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٣
- الاتفاقية الموقعة بين الكويت والامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٥
- الاتفاقية الموقعة بين سلطنة عمان وقطر عام ١٩٧٦

ـ الاتفاقية الموقعة بين البحرين والمملكة العربية السعودية عام ١٩٧٦

٢ ـ المشروعات الخليجية المشتركة :

ينطوى تحت هذا النشاط من التعاون الاقليمي اقامة منشآت صناعية على أساس المشاركة بين دولتين أو أكثر على المستويين الحكومي أو الفردي، وذلك بهدف إنتاج المنتجات والسلع لمجابهة الطلب المحلي أو للتصدير. ونتيجة لذلك ساهمت دول المجلس باستيطان العديد من المشروعات المشتركة حيث أشارت بيانات ١٩٨٩ المتوافرة لدى منظمة الخليج للإستشارات الصناعية إلى أن مجمل هذه المشروعات قد بلغ ١٠٦ مشروعات برؤوس أموال قاربت ٤٦٩٧ مليون دولار أمريكى موزعة على المجلس على النحو الآتى :

ـ ٤٥ مشروعا (٤٢٪ من الإجمالى) مستوطنة بالمملكة العربية السعودية برأس مال قدره ٣٢١١ مليون دولار أمريكى

ـ تحتضن دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٧ مشروعا برأسمال ٧٢٦ مليون دولارأمريكى

ـ لدى سلطنة عمان ١٤ مشروعا بلغ رأسمالها ٩٤ مليون دولار أمريكى

وتشير البيانات أيضا إلى أن تقسيم هذه المشروعات حسب فروع الصناعات على النحو الآتي :

ـ تستحوذ منتجات الكيماويات الأساسية كصناعة تحويلية على ٢٩ مشروعا برأسمال قدر بمبلغ ٣,٨٥ مليون دولار أمريكى .

ـ بلغ عدد مشروعات صناعة الخامات التعدينية غير المعدنية ٣٠ مشروعا، برؤوس أموال تصل إلى ٩٤٢ مليون دولار

ـ تتضمن مشروعات صناعة المنتجات المعدنية ٢٢ مشروعا برأسمال قدر بـ ٤٠١ مليون دولار.

ثالثا : معوقات

أولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة بين دول مجلس التعاون في عام ١٩٨١ أهمية خاصة لاندماج الأسواق الوطنية لدول المجلس، وبالأخص توسعة التبادل التجارى من خلال

العديد من الإجراءات التى نصت عليها الاتفاقية، حيث خصص الفصل الأول منها بالكامل لكيفية تطبيق القواعد الخاصة بتشجيع وزيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المجلس.

وبمقتضى هذه الاتفاقية، فإن تسهيل التبادل التجاري بين دول المجلس يمكن أن يتم من خلال ثلاثة عوامل لم تتم معالجتها بشكل كامل حتى الآن(٣١).

ـ تحديد عناصر القيمة المضافة، والتي على ضوئها يمكن اعتماد شهادات المنشأ للسلع الوطنية المنتجة في الدول الأعضاء

ـ تقريب أو توحيد الحوافز والدعم المقدم للصناعات والمنتجات المحلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

ـ توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي

ونظرا للارتباط الوثيق بين هذه القضايا الثلاث العالقة، فإن الأمر يتطلب إيجاد حلول مشتركة لها حتى يمكن تذليل الصعوبات والعقبات التي مازالت تعيق تسهيل وزيادة التبادل التجارى بين البلدان الاعضاء في المجلس.

لقد حددت الاتفاقية الاقتصادية فترة خمس سنوات لإنجاز بنود الاتفاقية، بما في ذلك تلك البنود المتعلقة بالتبادل التجارى، إلا أن حجم هذا التبادل ظل متواضعا على الرغم من مرور أكثر من عشرة أعوام تقريبا على البدء في تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

فإذا رجعنا إلى الجدولين التاليين، وجدنا أن دول الجماعة الأوروبية هي أكبر مصدر لواردات دول المجلس عام ١٩٨٩، حيث بلغت نسبة الواردات منها إلى مجموع الواردات ٣٦٪ مقارنا بنحو ٣٤٪ عام ١٩٨٨، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٥٪، ثم اليابان بنسبة ١٤٪، أما واردات دول المجلس البينية، فكانت نحو ٨٪ عام ١٩٨٨، وانخفضت الى ٦٪ عام ١٩٧٩. وفي مجال الصادرات تأتي اليابان في مقدمة المستوردين من دول المجلس، فلها أقل من ربع صادرات دول المجلس، ثم دول الجماعة الأوروبية ولها نحو ١٧٪، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، ولها نحو ١٢٪، أما صادرات دول المجلس البينية فكانت نحو ٦٪ عام ١٩٨٨، ومعنى هذا أن تجارة دول المجلس البينية ـ تصديرا واستيرادا ـ هي في حدود ٧٪ فقط.

المبادلات التجارية بين المجموعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي

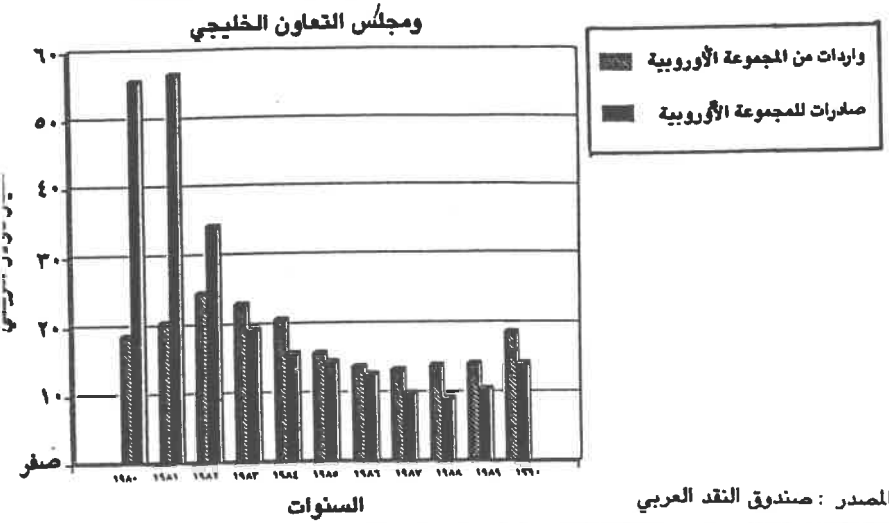

المصدر : صندوق النقد العربي

الاهمية النسبية لدول المجلس في تجارة المجموعة الاوروبية بالنسبة لدول مجلس التعاون

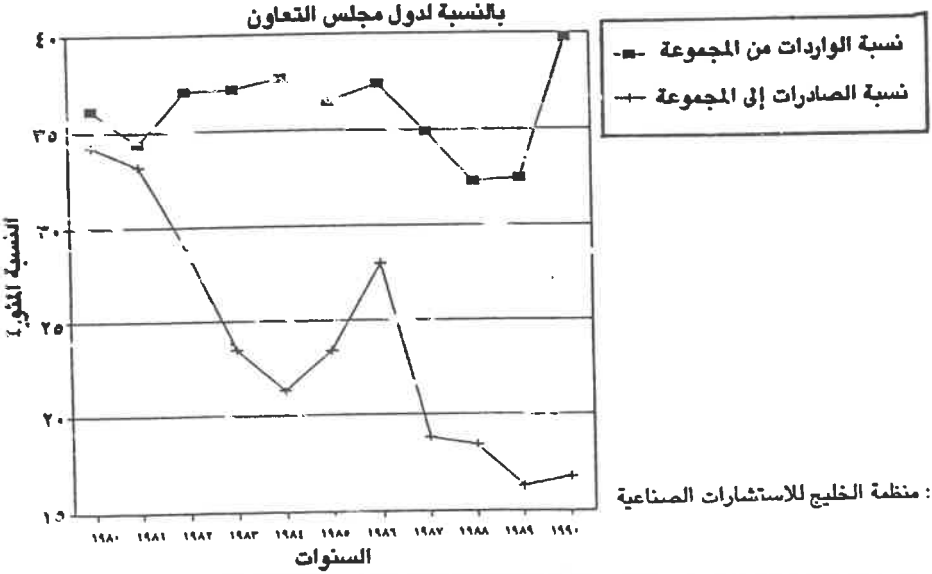

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

جدول رقم (٥)

اتجاهات التبادل التجاري في دول المجلس

(مليون دولار)

السنة / الدولة	صادرات		واردات		إجمالي التبادل التجاري		النسبة ٪	
	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩
دول المجلس	٣,١١	٣,٩٧	٣,٥١	٢,٦٣	٦,٦٢	٦,٧٣	٧	٧,١
بقية الدول العربية	٢,١٠	١,٩٥	٠,٩٥	١,٠٢	٣,٠٥	٢,٩٧	٣	٣
بقية الدول الإسلامية	١,٩٠	٢,٣٨	١,٧٧	١,٩٠	٣,٦٧	٤,٢٨	٤	٤,٥
دول الجماعة الأوروبية	٩,٤١	٨,٨٨	١٤,٨٤	١٥,١٧	٢٤,٢٥	٢٤,٠٥	٢٥	٢٥,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٦,٦١	٩,٢٧	٥,٥٨	٦,٢٣	١٢,١٩	١٥,٥٠	١٢	١٦,٣
اليابان	١٣,٢٤	١٤,٢٧	٦,٥٦	٦,٠٨	١٩,٨	٢٠,٣٥	٢٠	٢١,٤
بقية دول العالم	١٨,١١	١٢,٠٤	١٠,٥٦	٩,٢٣	٢٨,٦٧	٢١,٢٧	٢٩	٢٢,٤
الإجمالي	٥٤,٤٨	٥٢,٧٦	٤٣,٧٧	٤٢,٢٦	٩٨,٢٥	٩٥,٠٢	١٠٠	١٠٠

المصدر : النشرة الاقتصادية للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ عدد ٦، ١٩٩١، ص٥٦

جدول رقم (٦)

صادرات وواردات دول المجلس البينية

(مليون دولار)

الدولة	السنة	صادرات	واردات
الإمارات العربية المتحدة	١٩٨٨	٦٧٤,٢	٣٩٦,١
	١٩٨٩	٧٧٥,٨	٥٣٣,٢
البحرين	١٩٨٨	١٥٩	١٣٨٢
	١٩٨٩	٢٤٤,٥	١٧٥
المملكة العربية السعودية	١٩٨٨	١٦٣٣,٦	٤٦٤,٩
	١٩٨٩	٢٢١٩,٨	٥٣٠,٥
سلطنة عمان	١٩٨٨	٢٢٣,٢	٥٠٧,٩
	١٩٨٩	٢٧٣,١	٦٢٣,١
قطر	١٩٨٨	١٨٠,٦	١٣٨,٧
	١٩٨٩	٢٠٧,٢	١١٩,٩
الكويت	١٩٨٨	٢٤٤,٥	٦٦٨,٣
	١٩٨٩	٢٣٠,٣	٦٨١,٧
دول المجلس	١٩٨٨	٣١١٥,١	٣٥٤٧,٩
	١٩٨٩	٣٩٧٠,٧	٢٦٦٣,٤

المصدر السابق.

إن الأرقام والنسب المشار إليها فيما سبق يجب أن تؤخذ بحذر شديد، لأنها تصبح أكثر تعبيرا عن الواقع إذا ما ذكرنا أن النسبة العظمي من التبادل التجاري بين دول الخليج العربية تتكون من إعادة التصدير Re-exports، ودلالة ذلك أن النسبة الكبرى من التبادل التجاري بين دول المنطقة لا تتكون من سلع ذات منشأ وطني، وبالتالي فهي لا يمكن أن تكون تعبيرا عن وجود فائض معين من السلع ذات المنشأ الوطني لإحدى هذه الدول يصدر لجيرانها من الدول الخليجية، والواقع أن التدني الكبير لنسبة التبادل التجاري بين هذه الدول (فيما عدا التبادل التجاري بين السعودية والبحرين، والسبب الرئيسي فيها هو الواردات البحرينية من النفط السعودي) منظورا إليه من جانب الصادرات ذات المنشأ الوطني أمر هين التفسير، وذلك نظرا لتشابه الهياكل الإنتاجية للدول الخليجية. حيث لا يتوافر لديها فائض كبير للتصدير إلا من النفط الخام الذي يتوافر في الدول الخليجية الأخرى، هذا من جانب، ومن جانب آخر تخلف باقي القطاعات الإنتاجية في هذه الدول، ونقصد هنا على وجه التحديد كلا من القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية إذ لا يوفر أي منهما فائضا للتصدير، اللهم إلا في النزر اليسير (مثل مادة الألومنيوم، والقضبان الحديدية، والأسمدة الكيماوية وبعض منتجات تكرير النفط في بعض الدول الخليجية، والأسماك، وبعض المنتجات الأخرى قليلة الأهمية)، وحتى هذا الفائض القليل المتاح للتصدير يعترضه تشابه الهياكل الإنتاجية في كثير من الأحيان، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى انفتاح الأسواق المحلية للدول الخليجية تجاريا على السوق العالمية مما يحمل معه رياحا للمنافسة لا يقوى عليها ذلك الفائض البسيط من المنتجات المحلية للدول الخليجية(٣٢).

ومع ذلك فهناك من **المشكلات والمعوقات** التي تقف أمام ما نص عليه ميثاق المجلس والاتفاقية الاقتصادية الموحدة وهي الوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة. على سبيل المثال:

معاملة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروة الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية وإعفاءها من الرسوم الجمركية.

وفيما يختص بهذا البند نجد مشكلات متعددة يمكن أن نذكرها فيما يلي:

١ ـ التعريفة الجمركية الموحدة والقيمة المضافة:

لم يكن بالإمكان وضع تعرفة جمركية موحدة في المدة التي نصت عليها الاتفاقية الاقتصادية

الموحدة، وقد مددت هذه المدة ثلاث مرات مما أضفى ظلالا من الشك على قدرة المجلس على الالتزام بقراراته معربا عن أمله في أن تؤدي القناعة التي توصل إليها وزراء المالية في اجتماعهم الأخير، الذي تم بموجبه الاتفاق على التعرفة الجمركية الموحدة، وتطبيقها بشكل تدريجي، إلى تأكيد مصداقية دول المجلس والتزامها التام بتنفيذ المباديء الواردة في الاتفاقية الاقتصادية.

عند إعفاء المنتجات ذات المنشأ الوطني من الرسوم الجمركية حصر إصدار شهادات المنشأ بالجهات الرسمية وترك لها تعريف القيمة المضافة الداخلة في حساب الـ ٤٠٪ المطلوب توافرها لحصول السلعة على الإعفاء. إلا أنه تمت مراجعة هذا الأسلوب في وقت لاحق، واتفق على تعريف محدد للقيمة المضافة يتم بموجبه حساب السلع الأجنبية الداخلة بالإنتاج تخصم من مجموع قيمة السلعة، فإذا وصل المتبقي إلى ٤٠٪، حصلت السلعة ذات المنشأ الوطني على الإعفاء المطلوب، إلا أن الدول الأعضاء مازالت غير راضية عن هذا التعريف. وتم على ضوء ذلك دراسة مستفيضة للتعاريف المطبقة في جميع أنحاء العالم، مع اقتراح التعريف الذي يلائم أوضاع دول المجلس. إلا أن عدم التقدم في موضوع توحيد التعرفة الجمركية حينئذ حال دون تبني التعريف الجديد.

هكذا كان الاختلاف في طرق احتساب عناصر القيمة المضافة فيما بين دول مجلس التعاون، يشكل أحد أهم العوامل المعيقة لزيادة تبادل المنتجات الصناعية بين دول المجلس، وقد يكون أحد أسباب هذا الاختلاف ناتجا من اختلاف درجة تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد أضيرت على سبيل المثال صادرات الامارات الصناعية على الأخص بسبب عدم الاتفاق على كيفية احتساب عناصر القيمة المضافة حيث إن اعفاء الواردات من الرسوم الجمركية يعتمد وبشكل مباشر على تحديد منشأ السلعة او جنسيتها، والذي بدوره يعتمد على تقدير حجم القيمة المضافة المتأتي من تصنيعها وملكية رأس مال المنشأة المصنعة للسلعة، مما ترك للمسؤولين عن المعابر والحدود سلطة تقديرية مطلقة في إعفاء أو عدم اعفاء المنتجات ذات المنشأ الوطني من الرسوم الجمركية، ولأنهم يجتهدون في تطبيق التعليمات فإنهم في الغالب يميلون الى الحيطة والحذر فيلجأون إلى منع السلع أصلا(٣٣).

٢ ـ المناطق الحرة:

فيما يتعلق بالمنطقة الحرة فمازالت قضايا مصانعها معلقة بدون حلول، حتى تتوصل دول

المجلس إلى صيغة مشتركة حول كيفية معاملة مناطق التجارة الحرة بالدول الأعضاء، وطرق معالجة المنشآت الصناعية الوطنية داخل تلك المناطق. ذلك أن وجود بعض المناطق الحرة في بعض دول المجلس بشكل تتداخل فيه أعمال هذه المناطق مع الأعمال التي يفترض أنها في نطاق الاقتصاد الداخلي للدولة، يوجد إرباكا عند تحديد ما هو ذو منشأ وطني، وما هو غير ذلك.

٣ ـ عدم تقيد بعض المنشآت الإنتاجية بالقرارات(٣٤):

أ ـ مشكلات تتعلق بالمنشأة الإنتاجية نفسها وعدم تقيدها بالتعليمات أو القرارات التي تصدر لتنظيم تصدير منتجاتها، إعفائها من الرسوم الجمركية مثل: شركة« لوزموبلاست» بدولة الامارات العربية المتحدة، وكانت تحصل على الإعفاء الجمركي لمنتجاتها إلا أن جمارك السعودية توقفت عن الإعفاء الجمركي للكراسي المصنعة من البلاستيك بحجة أن هذا المنتج غير مسجل في قوائم دليل الصناعات التحويلية. ولقد أخذ هذا الموضوع وقتا طويلا من المفاوضات والمكاتبات بين دولة الامارات العربية المتحدة والسعودية حتى تم إعفاء هذا المنتج أخيرا.

ب ـ اختلاف بين البضاعة نفسها وشهادات المنشأ الوطني، فمن ذلك ما ورد من أن جمارك السعودية بمطار الملك عبدالعزيز بجدة قد لاحظت على إرسالية واردة من البحرين تحمل شهادة منشأ البضاعة من تايوان. وعند المعاينة الفعلية للبضاعة اتضح ان البضاعة منتجة في دولة الامارات العربية المتحدة.

جـ ـ وردت منظفات ومطهرات من الكويت مصحوبة بشهادة منشأ كويتية، وعند معاينة البضاعة من قبل السلطات الجمركية في السعودية، وجد أن البضاعة من إنتاج المملكة.

د ـ عدم تقيد بعض المصانع بما صدر من قرارات وتنظيمات عند إرسال أية بضاعة لأي من دول المجلس، ومن ذلك عدم كتابة إسم المصنع أو البلد المصنع على البضاعة المنتج وفقا لقرارات لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعيها العاشر والثالث عشر، اللذين نصا على أن تكون كتابة المصنع أو البلد المصنع على البضاعة المنتجة بدول المجلس حسب طبيعة البضاعة وذلك أو البلد المصنع على البضاعة المنتجة بدول المجلس حسب طبيعة البضاعة وذلك على شكل حفر أو لصائق أو حياكة.

هـ ـ ما ورد للسعودية من دولة البحرين، وهو عبارة عن أحذية نسائية مصاحبة بشهادة منشأ بحرينية ولدى معاينتها تبين أن الاحذية من إنتاج تايوان.

٤ ـ حرية انتقال السلع بين دول المجلس:

من المعـروف أن ٨٠٪ من السلع المتبـادلـة بين دول المجلس يتم نقلهـا عن طـريق البر. وتتلخص أهم مشكلات النقل البري في غياب السياسات والإجراءات الموحدة للنقل البري بين دول المجلس، مما يؤدي إلى تعقيد وصعوبة الإجراءات الجمركية وإجراءات التفتيش وتفريغ الحمولات الأمر الذي يترتب عليه تعرض السلع الحساسة كالسلع الغذائية والكيماويات للتلف، مما يسبب خسائر جسيمة للمصدرين والمستوردين الخليجيين على السواء، ونظرا لأن معظم سائقي الناقلات والشاحنات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، فإن هناك صعوبات ترتبط بمنح التأشيرات لدخول العاملين الأجانب، كذلك عدم قدرة شركات النقل البري من الحصول على شحنات بضائع عند العودة بسبب وضع قيود على حق التقاط الحمولات من قبل شركات الشحن المسجلة في الدول الأخرى، وعدم استقرار أسعار النقل البري بين الدول الخليجية مشكلة أخرى، إذ شهدت أسواق النقل البري في الفترات الماضية تقلبات حادة ما بين الإرتفاع والهبوط مما أثر على أداء وإنتاجية هذا القطاع، كما أدى اختلاف تكاليف تشغيل الشاحنات للنقل البري مثل ارتفاع أسعار الوقود وقطع الغيار، إلى وجود نوع من المنافسة غير المتكافئة. وفضلا عن هذا أن غياب التنسيق والتعاون المطلوب بين شركات النقل البري في مجال تبادل المعلومات والخبرات حول جميع الجوانب المرتبطة بنشاط النقل البري، وعدم السماح للناقلات والشاحنات للانتقال بسهولة فيما بين دول المجلس وخاصة إلى المناطق التي يزداد فيها الطلب على النقل مما أدى إلى تجزئة أسواق النقل البري الخليجي وجعلها أسواقا قطرية.

ومن جهة أخرى فإن نظام عبور الشاحنات بين دول المجلس يتطلب شهادة منشأ للبضاعة المحملة مصدقة من جهة حكومية، وتفويضا مصدقا من جهة حكومية أيضا للسائق غير المالك. غير أن جهات التصديق في دول المجلس لا تعمل إلا ٣٥ ساعة في الأسبوع موزعة على خمسة أيام، بمعنى بقاء ٣٣ ساعة طوال الأسبوع لا تتم خلالها عمليات التصديق مما يعرقل سير الناقلات وانسيابها. إضافة إلى إجراءات الدخول والعبور للشاحنات التي تتوقف على المتطلبات الخاصة بكل دولة، ويصعب على السائق وحده إنهاء هذه الإجراءات إلا باللجوء إلى جهات مساعدة كالمخلصين، مما يرفع التكاليف ويزيد في مدة التأخير. إضافة إلى أن بعض دول المجلس تطبق نظام القافلة، بحيث لا يسمح للشاحنة بالتحرك إلا بعد إنهاء الإجراءات الرسمية لجميع الشاحنات في القافلة، الأمر الذي يعني تأخيرا وتعطيلا، وقد يكون في أحيان كثيرة إتلافا للمواد المشحونة. وكذلك فإن تأشيرات دخول السائقين الأجانب غالبا إلى أراضي

بعض دول المجلس تتعرقل بسبب الأنظمة المختلفة في التعامل مع السائقين أو الأجانب بصفة عامة(٣٥). ولا تنسى أيضا إجراءات التخليص والتفتيش على الحدود التي تستغرق وقتا طويلا.

٥ ـ مشاكل قضايا التبادل التجاري:

يعرض الدكتور عبدالله القويز نماذج من مشاكل قضايا التبادل التجاري بين دول المجلس، والصعوبة التي تلاقيها الأمانة العامة في حلها، فقد ذكر أن: «فيما يتعلق بإصدار قوانين للدول الأعضاء تخالف ما صدر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون من قرارات أو صدر عن اللجان المختصة بتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة».

وبالنسبة لحرية الانتقال قال القويز: إن ما يجري على جسر الملك فهد، هذا المشروع العملاق الذي يربط دولتين من دول المجلس هما السعودية والبحرين يعطي صورة واضحة للمعاناة التي تحصل لكل عابر من مواطني دول المجلس، حيث إنه على سائق المركبة أن يتوقف عند خمس نقاط على الأقل في كل دولة. . كذلك صعوبة القوافل الناقلة للأشخاص التي تتضاعف عن مثيلاتها الناقلة للبضائع. إذ يتوجب تدقيق جوازات جميع الركاب، وهذا معوق أساسي. ويرى البعض أن المعوقات الأساسية في هذا الجانب تعود إلى الأنظمة والإجراءات الرسمية المتباينة بين دول المجلس، فضلا عن عدم تناسق إيقاع القطاع الخاص المتطور والمتسارع مع إيقاع الجهات الرسمية المحاذرة غالبا(٣٦).

٦ ـ طبيعة مجلس التعاون الخليجي وقراراته:

في ورقة العمل التي قدمها د. عبدالله القويز الأمين المساعد لمجلس التعاون في ندوة مسيرة مجلس التعاون بالرياض في ٢٥ مايو ١٩٩١، كان من تبريراته لعدم اتمام الوحدة الاقتصادية قوله: «إنه انسجاما مع أوضاع دول المجلس التي تجعل السلطات التشريعية والتنفيذية في يد رئيس الدولة، فإن النظام الأساسي للمجلس قد جعل سلطات صنع القرار في يد المجلس الأعلى، وهذا يضمن عدم طغيان أجهزة المجلس على الخصوصيات الذاتية لكل دولة عضو» (٣٧).

من ثم لكي يتم التأكد من أن قرارات مجلس التعاون أصبحت جزءا من القوانين الوطنية، درجت دول المجلس على إصدار قوانين وقرارات وطنية لتنفيذ ما يصدر عن المجلس الأعلى،

لذا فإن جميع القواعـد والتدابير والانظمة التي تصدر في نطـاق المجلس ليس لها الأثر المباشر في الدول الأعضـاء بمجرد صدورهـا، بل لابد من إصدار تشريع داخلي بتبنيهـا أخذا بمبدأ ثنـائية القانون. وقد تتأخر الدولة في إصدار التشريـع الداخلي لاعتبارات تقدرها الدولة نفسها. كما أن عملية إصدار القوانين الوطنية قد تثير بعض الإشكالات، سواء من حيث مصدرها، أو توقيتها أو قوة إلزاميتها.

ومن بين العوائق المتعلقة بالتشريع كذلك، إقرار بعض القوانين بصفة استرشادية، وأنه من الواضح أن الصفة الاسترشادية تؤدي إلى ضياع الجهـد والوقت دون تحقيق النتيجة المطلوبة طالما لم تثمر عمـلا ملزمـا، فمشروع القانون يمـر عبر مراحل كثيرة ومجهـدة، منها عمل الـدراسات المقارنة لقـوانين دول المجلس في المجال المقصود وأكثرهـا (مجالات العمل الاقتصادي)، ثم يقوم خبير أو أكثر بإعداد مشروع القانون على ضوء الدراسات المقارنة، ثم تقوم الأمانة العامة بإرسال المشروع إلى الـدول الأعضاء لـدراسته من قبل المختصين لـديها لإرسال مـلاحظاتها ومقترحـاتها بشأنه، ثم تدعو الأمـانة العامة بعد تلقي الملاحظات والمقترحـات مندوبين من الدول الأعضاء على مستـوى الخبراء لمنـاقشة مشروع القـانـون، ومـلاحظات الـدول الاعضـاء عليـه، من أجل التوصل إلى صيغة مقبولة ترفع إلى الوزراء المختصين أو المسؤولين المختصين.

وهكذا يرفع إلى الجهة الأعلى في إطار المجلس وعبر كل هذه المراحل وتعرض المشروع للتنقيح والتعديل وقد تستغرق هذه المراحل سنوات عديدة ـ أليس من الأجدى بعد ذلك أن يكون قانونا ملزما طـالما كان الهدف هو التقارب والتكـامل. ومن ناحية أخرى فإن نظـام أو تشريع (قانون) يعني: مجموعة القواعد الملزمة المنظمة لأمر ما في المجتمع والمصحوبة بجزاء.

من هذا يتضـح: أن مجلس التعاون الخليجي ظل على مـدى أكثر من عشر سنـوات منظمة إقليميـة تشاوريـة. أي تجتمع قمتـه سنويـا للتشاور فيما يعني القيـادات السيـاسية العليـا من شكليات العلاقـة في هذه المنطقة، دون أن يأخذ الرؤساء صفـة التمثيل لهذه المنظـمة الموحدة. أي دون أن يقوم المجلس بانتخاب أحـد أعضائه من الملوك أو الأمراء رئيسا له. فـالرئاسة تكون للدورة لا للمجلس. وفي هـذا دليل على أن المسؤولية تنتهي بانتهـاء الدورة، ومن المهم البحث قـانونـا عن السبب في حصر المسؤوليـة الـرئاسية بـالدورة فقط وليس بين الـدروتين. حيث بين الدورتين تقـوم الأمانة العـامة بمتابعـة شؤون مجلس التعاون، وعلينـا أن نلاحظ هنا خصـوصية الوضع الـذي على أساسه تأسس مجلس التعـاون الخليجي. وهو وضع يختلف عن الأسس التي قامت عليها هيئة الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الإقليمية الأخرى المشابهة لمنظمة.

يتضح أن الصيغ التي وضعت لمجلس التعاون أنها لم تكن صيغا تتناسب وطموح أعضائه إلى الوحدة، وإنما إلى التنسيق. وهناك فارق بين الخطوات التي تتجه إلى الوحدة، والخطوات التي تتجه إلى التنسيق. وحتى إذا ناقشنا قضية التنسيق، فإن ما قامت به مؤسسات مجلس التعاون لم يكن تنسيقا بالمعنى المفهوم إلا في مجال الأمن الداخلي السياسي فقط، ولم تتجاوز أشكال التنسيق، تنسيق الأنشطة التربوية مثلا أو تنسيق العمل بين الفعاليات الاقتصادية المؤثرة في حياة شعوب المنطقة. من هنا يتضح سبب بقاء الوحدة بين دول الخليج ـ سياسيا ـ مجرد طموح مستقبلي. وهو طموح لم يأت مجلس التعاون ليرسم خطوط التواصل معه بشكل فعال وجدي، وإنما ظلت مؤسسة مجلس التعاون تبحث في أشكال التنسيق الإداري المحدود جدا.

الوحدة الخليجية حلم أم حقيقة؟

أشار النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة «أن مجلس التعاون الخليجي جاء استكمالا لما بدأته دوله من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقيق طموحاتهم نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها». وقد عرضنا سابقا معوقات التكامل والتعاون في الميزان الاقتصادي. ويهمنا هنا أن نعرض لبعض معوقات الوحدة الخليجية.

السيادة والحدود:

دعا البعض الى تطوير مجلس التعاون الخليجي إلى كيان إقليمي فدرالي دستوري. ودعا البعض الآخر إلى صيغة كونفدرالية، تحافظ فيها كل دولة في مجلس التعاون على خصائصها وشخصيتها، وذلك ضمن إطار أمني وفكري وإستراتيجي واحد، وخاصة أن المباديء العامة التي جاءت في النظام الأساسي لمجلس التعاون تؤدي إلى هذا الغرض، ولكن يبدو أن هذا الهاجس الخليجي الوحدوي مازال بعيدا عن التحقيق اليوم، فمازالت خلافات الحدود بين الدول الأعضاء قائمة وتتميز المنطقة بوجه عام بكثرة النزاع على الحدود، ذلك النزاع الذي اشتد بعد تدفق النفط، لأن أي انحراف في امتداد الحدود، مهما كان يسيرا، قد يفقد إحدى الأقطار ثروة نفطية ضخمة. وكانت مشكلات الحدود من أهم ما واجهته هذه الدول بعد استقلالها، خاصة وأنها حدود جديدة، وصعب تحديدها في أراضي صحراورية خالية من معالم طبيعية

بارزة، وأنها كانت تستند أحيانا إلى اتفاقيات ترجع إلى الدولة العثمانية والدولة الصفوية كالحدود العراقية الإيرانية(٣٨).

فأزمة الخليج وحربها الكونية المدمرة والمستنزفة إلى اليوم للثروة، كانت قضية الحدود شرارتها الأولى ومدخلها الرئيسي، ويكفي الخليج درسا من هذه الأزمة وهو ضرورة إغلاق ملف الحدود وعدم تفجير قضاياه، بل الاقتناع بأن الدعوة نحو تعميق جذور وأسس الوحدة بين أقطار المنطقة والتي سبقت الأزمة بكثير. وكانت مشكلات الحدود في المنطقة ـ من كثرتها وتعقدها ـ تشكل شرارات لأزمات ومحن مماثلة لما جرى في حرب الخليج الأخيرة. كذلك فإن أزمات الحدود تشكل مدخلا للقوى الكبرى الإقليمية والدولية للتدخل بالشؤون الداخلية لأقطار المنطقة وفرصة لها لإذكاء روح الخلاف، والدفع بأقطار المنطقة نحو الصراعات المسلحة التي لا تتحملها المنطقة لأسباب كثيرة ـ ليس هنا مجال ذكرها ـ بل إن كثيرا من هذه الصراعات المسلحة التي مرت بها المنطقة ـ وربما جميعها والتي كانت آخرها حرب الخليج الأخيرة ـ يجري الإعداد لها والتخطيط والتنفيذ بأيد أجنبية خدمة لمصالحها في الهيمنة على مقدرات الخليج وإمكاناته وثرواته وضد مصالح أقطار المنطقة. كذلك فإن ازمات الحدود وملفاتها بين أقطار المنطقة لها من الحجم والنتائج ما تعجز أقطار الخليج العربي عن مواجهته وخاصة في ظل التربص الدولي بالمنطقة واستغلاله لهذه الأزمات.

ويبدو أن حداثة استقلال دول الخليج لد يها إحساسا غيورا جدا على سيادتها، مما جعل من الصعب عليها أن تتقبل بسهولة فكرة التنازل عن ممارسة بعض صلاحيات هذه السيادة التي لم يمض عليها سوى وقت قصير، من ثم فالخلافات الحدودية فيما بينها تفاقمت إلى نزاعات عجزت هيئات مجلس التعاون عن حلها، وعجزت هيئة تسوية المنازعات عن القيام بمهمة التحكم المحايد فيها، وفشل المجلس الأعلى في إيجاد حلول مقبولة لها، ووصل بعضها إلى صراعات تتواجه فيها القوات.

من ثم فلكي يحقق مجلس التعاون لدول الخليج مهمته التي تنتظرها شعوبه، يجب أن يتطور مفهوم السيادة، سيادة الدولة في علاقته بالتكامل، فمفهوم السيادة المطلقة للدولة الذي ظل حتي منتصف القرن العشرين، بمعني أن سلطة الدولة غير محدودة، وأن السيادة ينبغى أن تسمو على كل قيد، ولا يتحقق ذلك في أي تنظيم دولي إلا بموافقة الجميع، أي شرط الإجماع، لأنه إذا صدر القرار بالأغلبية، ولم توافق عليه دولة أو مجموعة من الدول، فالمفروض أن يسري القرار عليها، وبمعنى آخر فقد أدمجت في مبدأ الإجماع عناصر المساواة في السيادة، وحصانة

هذه السيادة ضد أي تشريع قد يراد فرضه عليها، وهذا يعني أن كل دولة تعد نفسها حاملة للإرادة الدولية العامة.

الإجماع أم الأغلبية:

بيد أنه اتضح من التطبيقات الدولية أن التمسك الشديد بمفهوم السيادة المطلقة، وما ينبثق عنه من اتباع مبدأ الاجماع في اتخاذ القرارات، أنه أدى إلى جمود هذه المنظمات وشللها، ونتيجة لتزايد وتشابك العلاقات الدولية وتشعب القضايا الاقتصادية الفنية، وبروز ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتزايد عدد المنظمات والتجمعات الإقليمية والعالمية التي تهدف إلى التعاون أو التنسيق أو التكامل الاقتصادي، نتيجة لهذه العوامل وغيرها عكف واضعو دساتير المنظمات والتكتلات الدولية إلى البحث عن أدوات جديدة تستطيع الدول ذات السيادة عن طريقها أن تتبع مصالحها، وتدير شؤونها، وعلاقاتها الاقتصادية المتشابكة، ولذا بدأ الاتجاه نحو التوسع في الاستعانة بمبدأ الأغلبية في التصويت واتخاذ القرار في عدد من التكتلات والمنظمات الدولية، وهذا الاتجاه يعد ابتعادا عن تقليد قديم اعتادت المنظمات والتكتلات الدولية على الأخذ به وهو الإجماع، وأفسح المجال شيئا فشيئا أمام مفهوم أكثر مرونة لسيادة الدولة لا سيما بالنسبة للدول التي تسعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي.

فتحقيق التكامل بين مجموعة من الدول يتطلب منها التنازل، إن لم نقل عن كل سيادتها واختصاصاتها الاقتصادية، فعلى الأقل عن جزء من هذه السيادة أو الاختصاصات لصالح سلطة، أو هيئة عليا، فوق وطنية يتزايد صلاحياتها بتطور مراحل التكامل، وتتولى هذه الهيئة الجديدة، التي تتمتع بشخصية قانونية وإرادة ذاتية مستقلة عن الدول التي أنشأتها، التنسيق عبر مراحل الانتقال بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء، لتحقيق الاستخدام الأمثل للمواد الاقتصادية والبشرية للمجموعة، والسير بها تدريجيا في طريق الاندماج لتصبح في النهاية، كيانا اقتصاديا موحدا، أو كلا متماسكا عضويا.

وفي الواقع فإنه نتيجة لتدويل الحياة الاقتصادية، وتزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، وتعذر تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، تزايد الاقتناع بأن مفهوم السيادة المطلقة لم يعد يتفق ومتطلبات عالم اليوم، ولهذا أخذ العديد من الدول بمفهوم للسيادة أكثر مرونة بدأت بمقتضاه قبول التنازل عن جزء من سيادتها لمؤسسات التكامل الاقتصادي المشترك، لتمكنها من ممارسة صلاحيات سيادية تسمو في بعض الحالات على

التشريعات القطرية وتكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء. فالتكامل الاقتصادي بمعناه التطوري أو الدينمي يتطلب سلسلة من التوفيقات، والتنسيق، وإعادة الصياغات للقوى والمفاهيم الاقتصادية، ويتطلب إعادة توزيع السلطات والاختصاصات على المستوى الوطني (القطري)، والمستوى القومي (الإقليمي)، وكلما زادت مساحة المصلحة المشتركة القومية، تناقصت بالتبعية مساحة الرقعة القطرية التي عليها السيادة المحلية. وبمعنى آخر ان التكامل عملية مستمرة من الاندماج التدريجي وتقاسم السلطة وبروز مستويات جديدة للولاء القومي نحو الإقليم(٣٩)، وعلى قدر نسبة دمج أجزاء من السيادات المحلية تتحدد مبدئيا حجم الإرادة السياسية الموحدة التي يمارسها التجمع الإقليمي الجديد.

والدول بموافقتها الحرة على الانضمام لعضوية جماعة اقتصادية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائها، تكون قد مارست مبدأ السيادة في انتقاص السيادة ذاتها، فهذا الانضمام اختياري يرتب لها مقابل حقوقها داخل التكامل الاقتصادي الإقليمي، مجموعة من الإلزامات التي تُعَدُّ قيدا على سيادتها، غير أنه في سبيل الفوائد والمزايا التي تعود عليها من العضوية في هذا التكامل، والتي تعجز عن تحقيقها منفردة، فإن الدولة تقبل مختارة، وعلى سبيل التقابل، أن تقيد من سياداتها في المجال الاقتصادي، وهي وإن تنازلت عن جزء من سيادتها الاقتصادية لتُقوِّي كيان البناء الإقليمي الاقتصادي المشترك، فإن هذا التنازل، إذا كان عاماً لسيادة جميع الدول الأعضاء، فهو في الواقع ليس بقيد بل هو انتقاص لمعيار السيادة على العموم، تتساوى فيه جميع الدول الشركاء، ولكن السؤال الآن هو هل يمكن أن تقبل دول الخليج العربي مثل هذا التنازل؟

هل كانت مسيرة الوحدة الأوروبية يسيرة هَيّنة؟

رغم ما رأينا من معوقات ومشكلات أمام التكامل الاقتصادي والوحدة الخليجية بصفة عامة يجب ألاّ نتشاءم، والذين يتشاءمون من أبناء الخليج وهم المتحمسون للاتحاد ينظرون إلى الوحدة الأوروبية التي تكاملت اقتصادياً وفي طريقها إلى الوحدة السياسية، ولكن حتى هذه لم يكن مسارها سهلاً ولا قصيراً.

بدأت مسيرة الاتحاد الأوروبي تحديداً في أول ابريل ١٩٥١ عندما وقعت بلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا وألمانيا الغربية معاهدة باريس التي أنشأت الجماعة الأوروبية للفحم الحجري والفولاذ. وعندما حاولت هذه الدول عام ١٩٥٤ تحقيق قفزة فجائية باتجاه

إقامة جماعة أوروبية دفاعية وسياسية كان نصيبها الفشل. لكن التجربة جعلت الأوروبيين آنذاك يرجئون البحث عن الاتحاد السياسي ويركزون الجهود على الاتفاق على مصلحة مشتركة في البداية، ثم وقعت هذه الدول اتفاق روما (٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٧) الذي اعتبر في ظاهره تخلياً عن الحلم الاندماجي بسبب انكفائه على البعد الاقتصادي للاتحاد دون غيره، لكنه مثّل بإجماع المراقبين والسياسيين، نقطة الانطلاق نحو وحدة أوروبية متكاملة لاحقاً لكونه ساهم في تأسيس ميثاق سياسي يربط بعض الدول الأوروبية بعضها بالبعض الآخر مع التطلع إلى اتحاد أوثق بين شعوب أوروبا، بحسب مقدمة الاتفاق. وهذا الأخير أنشأ «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» (EEC) و«الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية» (EURATOM).

على الصعيد السياسي بقي الوضع جامدا حتى قمة لاهاي في ديسمبر ١٩٦٩، حينما حاول وزراء خارجية الدول المكونة للجماعة «دراسة الوسيلة الفضلى لتحقيق تقدم في مجال التوحيد السياسي». وفي يونيو اقترحوا «تطوير التعاون» في مجال السياسة الخارجية. ثم تابعت الجماعة الأوروبية سيرها على طريق الوحدة الاقتصادية والمؤسساتية، إذ تم ابتداء من أول يوليو ١٩٦٧، دمج السلطات التنفيذية للجماعات الأوروبية الثلاث: الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للفحم الحجري والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية تحت راية مؤسسات أربع: المفوضية، ومجلس الوزراء، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل، وبعدها بسنة، في أول يوليو ١٩٦٨، تم إنشاء الاتحاد الجمركي وإلغاء آخر الرسوم الجمركية بين الدول الست الأعضاء المتعلقة بالمنتجات الصناعية، وتم أيضاً وضع تعرفة جمركية خارجية مشتركة.

غير أنه يجب عدم اغفال ذلك التقدم الملموس على صعيد الوحدة السياسية التي تمت بحصول أول انتخابات للبرلمان الأوروبي عبر الاقتراع الشعبي العام في يونيو ١٩٧٩، مع تقرير إجراء انتخابات لاحقة عام ١٩٨٤ و١٩٨٩. وكان عجز السلطات التنفيذية الأوروبية عن التوصل إلى معاهدة اتحاد ما دفع البرلمان إلى تولي المبادرة. وفي ابريل ١٩٩٠ أيد المجلس الأوروبي المنعقد في دبلن في إيرلندا الرسالة المشتركة الموجهة من المستشار الألماني هلموت كول والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، التي تدعو المجتمعين إلى دفع الجهود نحو تحقيق «الاتحاد السياسي» عبر تبني ثلاثة أمور واضحة: (١) تحويل مجمل العلاقات بين الدول الأعضاء إلى «اتحاد أوروبي»، وإعطاء هذا الأخير كل الأدوات اللازمة لإنجازه؛ (٢) الإجراء: وهو يقضي باقتراح انعقاد مؤتمر حكومي، بالتوازي مع المؤتمر المخصص للبحث في الاتحاد الاقتصادي النقدي، بهدف التوصل إلى صوغ نص معاهدة جديدة؛ (٣) الجدول الزمني: وهي تتوقع انتهاء

مسار المصادقة على هذه المعاهدة من البرلمانات الوطنية، في مهلة أقصاها أول يناير ١٩٩٣ موعد بدء سريان مفعول السوق الواحدة التي سبق أن تم الاتفاق عليها. وانعقد المؤتمران بالتوازي في روما في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ ــ الأول للبحث في «الاتحاد النقدي» والثاني للمداولة في «الاتحاد السياسي» ـ وانتهيا بتوقيع معاهدة ماستريخت للاتحاد الأوروبي في ٧ فبراير ١٩٩٢(٤٠).

هكذا انقضى أكثر من أربعين عاماً حتى أصبحت الوحدة شبه حقيقة واقعة، ومع ذلك فمازال أمامها العديد من المشكلات.

ومازالت المشكلات أمام الوحدة الأوروبية

ومازالت هناك مشكلات حتى الآن تنتظر حلولا كمشكلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي سوف يؤدي إلى خلق عملة واحدة متداولة في جميع الدول الأعضاء ECU وتلغى جميع العملات الأخرى، ولكن هذات سيتم عبر مراحل تنتهي في أول يناير ١٩٩٩، وجاءت معارضة بريطانيا لإلغاء عملتها وهناك نقاش كبير حول هذا الموضوع. بل هناك الرافضون لمعاهدة ماستريخت بالكامل كالدانمرك، بل إن نتيجة الاستفتاء في فرنسا كانت بالموافقة (٥٠,٨٪) فقط. ويري الرافضون أن في معاهدة ماستريخت تعديا على السيادة القومية والاستقلال الوطني، وأن المجلس الأوروبي والمفوضية تتمتعان بصلاحيات تقريرية واسعة جدا، ووجدت البرلمانات الوطنية المنتخبة وقد تقلصت صلاحيتها لمصلحة البرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية. هكذا لم تكن مسيرة الوحدة الأوروبية سلة خالية من الأشواك، ومازالت بعد هذه المدة الطويلة في عمر البشر، القصيرة في عمر الأمم، تحاول تخطي هذه الأشواك، وسوف تتخطاها.

ليس معنى هذا ان تظل الدول الخليجية أربعين عاما أخرى حتى تحقق ما بلغته الجماعة الأوروبية، بل يجب أن تكون البداية من حيث ينتهي الآخرون، ومجلس التعاون ليس في بدايته، فقد مر عليه أكثر من عشر سنوات، كما يلاحظ أيضا أن الجماعة الأوروبية تتكلم اثنتى عشرة لغة مختلفة، وعشرات الثقافات والقوميات والمصالح المتباينة، بل والمتباعدة أحيانا، وتاريخ يعج بجميع أنواع النزاعات والغزوات والحروب، وبرغم كل ما ذكرنا فإن هذا لم يمنع تلك الدول من السير على طريق الاتحاد بتصميم كبير وعزم أكيد، بينما الجغرافية والتاريخ والاجتماع والاقتصاد والسياسة تقول بالوحدة الخليجية، من ثم يصبح التباطؤ تفريطا في حق شعوب

الخليج إذا لم يعمل من بيدهم الأمر على دفعها إلى الأمام، وإلا سيعاد على مسرح الخليج تمثيلية (سايكس/ بيكو)، وإن اختلف المخرجون لهذه المسرحية، وهذا شيء طبيعي، فالمسرحية الأولى عمرها ما يزيد على نصف قرن!!

مقارنة أجهزة الوحدة الأوروبية بأجهزة مجلس التعاون الخليجي

وأخيرا وليس آخرا، إذا قارنا مؤسسات الجماعة الأوروبية بمؤسسات مجلس التعاون سنجد ما يلي:

١ ـ المجلس الأوروبي	القمة الخليجية
٢ ـ مجلس الوزراء	مجلس الوزراء
٣ ـ المفوضية	أمانة مجلس التعاون
٤ ـ البرلمان الأوروبي	—
٥ ـ محكمة العدل	—

مصادر الدراسة

١ ـ يرجع إلى الدراسة القيمة المنشـورة في : اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات : آفاق اقتصادية ع ٤٧ يوليه ١٩٩٢ بعنوان : GHANEM, SHIHAB, Population and Man Power in the UAE, PP. 131-163.

٢ ـ د. أحمد الحداد : الآثار الاقتصـادية السلبية للعمالة الـوافدة، جريدة الخليـج، الشارقة ٨/ ١٢/ ١٩٩٢.

٣ ـ المرجع ما قبل السابق ص١٥٥.

٤ ـ د. أحمد الحداد : الآثار السلبيـة الاجتماعية للخلل السكاني، جريـدة الخليج، الشارقة ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٢.

٥ ـ نفس المصدر.

٦ ـ د. أحمد الحداد : الآثار الاقتصادية السلبية. . . . مصدر سابق.

٧ ـ الأمانة العامة لـدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الاقتصادية، ع٦، ١٩٩١ جداول إنتاج واحتياطي النفط.

٨ ـ د. محمـد عبدالغني سعـودي، الخليج بين مقومـات الوحـدة، وصراع القوى الأعظم، دراسة اقتصادية سياسية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع٣٠، ١٩٨٠ ص٢٠.

٩ ـ صحيفة مصرف الإمارات الصناعي، ع١، يناير ١٩٩٢.

١٠ ـ نفس المصدر.

١١ ـ النشرة الاقتصاديـة لـلأمانـة العـامة لمجلس دول التعـاون الخليجي، ع٦، ١٩٩١، ص٥٧.

١٢ ـ د. محمد عبدالغني سعودي، مرجع سابق ص٦٥.

١٣ ـ نفس المصدر ص٥٥.

١٤ ـ د. محمد إبراهيم رابوي : مدي ملاءمة نظـريات التنمية الاقتصادية الغربية للتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ع٥٢، أكتوبر ١٩٩٢ ص٢٥.

١٥ ــ النشرة الاقتصادية للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جداول ٣/ ١٤، ٤/ ١٤.

١٦ ـ المرجع ما قبل السابق ص٢٧.

١٧ ـ عيسي بن عبدالله: فرص الاستثمار والمشروعات الصناعية في البحرين، ندوة التمويل والتنمية الصناعية (٥ ـ ٦ يناير ١٩٩٣).

١٨ ـــ Price D.L., Building Bridges in the Gulf, Middle East International, May 1976, P. 25.

١٩ ـ Three Islands that could Strangle Iran's Oil Artery, Middle East International, August, 1971 PP. 30, 31

٢٠ ـــــ Abdu lateef M., "A Security Pact in the Gulf" Middle East International, Jan., 1976, P. 22

٢١ ــ المرجع السابق ص ٢٢ ـ ٢٣.

٢٢ ـ Price., D.L. Building Bridges in the Gulf, P.24

٢٣ ـ عبدالله بشارة، هموم مجلس التعاون لدول الخليج العربي، محاضرة في نادي الفجيرة الثقافي في ٢١/ ١١/ ١٩٩٢ نشرت في مجلة التعاون الصادرة عن الامانة العامة لمجلس التعاون، ع٢٨، ديسمبر ١٩٩٢.

٢٤ ـ د. عبدالله القويز: منجزات التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل قدمت كحلقة نقاش نظمتها الأمانة العامة في ٢٥/ ٥/ ١٩٩١.

٢٥ ـ نفس المصدر.

٢٦ ــ غرفة التجارة والصناعة في أبوظبي: ندوة التشريعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون، تطبيقاتها ونتائجها ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٢ ـ نفس المصدر.

٢٧ ـ د. عبدالله القويز: منجزات التكامل الاقتصادي، سبق ذكره.

٢٨ ـ خالد عبدالله جعفر: ظاهرة الاندماج الاقتصادي، التحديات التي تواجهها المنشآت

الاقتصادية الخليجية، وزارة المالية والصناعة، شؤون الصناعة ع٣١، سبتمبر ١٩٩٢ ص٢٥ ـ ٢٧.

٢٩ ـ نفس المصدر، ص٢٧.

٣٠ ـ د. عبدالله القويز، مصدر سابق.

٣١ ـ يوسف يعقوب سلطان: دور الصناعة والتكنولوجيا في التنمية، ونظرة في أهمية ومكونات هيكل القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع٦٤، ١٩٩٢، ص٢٢٢، ٢٢٣.

٣٢ ـ صحيفة مصرف الإمارات الصناعي، ع٨، يونية ١٩٩١.

٣٣ ـ عبدالمقصود عيسى، واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربية، آفاق اقتصادية، ع٨، ١٩٨١ ص٣.

٣٤ ـ د. عبدالله القويز، ورقة مقدمة في ندوة التشريعات الاقتصادية في الدولة، تطبيقاتها ونتائجها، غرفة تجارة وصناعة أبوظبي ١٩٩٢.

٣٥ ـ المصدر السابق.

٣٦ ـ عبدالله بن عبدالرحمن السنيدي، مشكلات النقل بين دول مجلس التعاون، ورقة مقدمة لندوة مسؤولي النقل البري والبحري لدول الخليج، المنامة في ٢٣/ ٣/ ١٩٩٢.

٣٧ ـ د. عبداله القويز، ندوة التشريعات الاقتصادية. . مرجع سابق.

٣٨ ـ د. عبدالله القويز، ورقة عمل قدمت في ندوة مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض في ٢٥/ ٥/ ١٩٩١.

٣٩ ـ عبدالله بشارة، هموم مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مرجع سابق.

٤٠ ـ د. محمد عبدالغني سعودي، مرجع سابق ص٢١.

٤١ ـ د. مصطفي عبدالعزيز مرسي، التكامل الاقتصادي الخليجي وبعض صعوباته، مجلة البترول والصناعة، أبوظبي ع٢٨، يناير ١٩٨١.

٤٢ ـ غسان العزي، الطريق إلى الاتحاد الأوروبي، شؤون الأوسط، ص ٥٦ ـ ٦٠.

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكَّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٢٢٢ - فاكس : ٤٨٣٥٧٨٩